جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	متابعة وتقييم دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Monitoring and Evaluation the Role of Civil Society Organizations in Addressing Multidimensional Poverty
إعداد	صافيناز كمال إميل طناش
إشراف	أ. د/ سحر البهائي

لاستكمال متطلبات
الحصول على الماجستير المهني "المتابعة والتقييم"

ديسمبر 2025

المستخلص

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا مهمًا في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد في مصر، من خلال تدخلات تتوافق بدرجة كبيرة مع مؤشرات الحرمان ذات الأولوية التي حددها الدليل الوطني لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. ووفقًا للدليل الوطني، بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد 21% عام 2022، مع تسجيل أعلى مستويات الحرمان في بُعد العمل اللائق والحماية الاجتماعية (65.4%)، يليه بُعد الأمن الغذائي (48.8%)، ثم الحصول على الخدمات الأساسية.

ويُظهر تحليل استجابات 58 من العاملين في 14 منظمة من منظمات المجتمع المدني أن تدخلات هذه المنظمات استهدفت في المقام الأول مؤشرات الحرمان الأعلى، وذلك من خلال برامج تنمية المهارات المهنية، وتعزيز فرص التشغيل، ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، إلى جانب الجهود الرامية إلى الحد من أوجه الحرمان في مجالي التعليم والصحة، لا سيما التعليم الأساسي ومخرجات صحة الطفل.

وتكشف النتائج عن وجود تباين في مستوى فهم العاملين لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، إذ إن 40% فقط قدموا تعريفات تتسق مع الإطار المفاهيمي للدليل الوطني لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وعلى الرغم من التحديات المستمرة المرتبطة بمحدودية الموارد المالية، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة، والقيود المفروضة على الوصول إلى البيانات المصنفة، وقد أفاد 94% من المستجيبين بوجود أثر إيجابي لتدخلات منظماتهم على الفئات المستهدفة، بينما قيّم 91% منهم إسهام منظمات المجتمع المدني في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد بشكل إيجابي. وتؤكد هذه النتائج فاعلية منظمات المجتمع المدني بوصفها فاعلًا مكملًا رئيسيًا في دعم وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في مصر.

ويوصى البحث بأهمية، بتعزيز بناء القدرات المؤسسية لدى العاملين حول مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ومؤشرات الحرمان الوطنية وتصميم تدخلات تتسق مع أولويات الإطار الوطني للفقر المتعدد الأبعاد وتعزيز الشراكة مع المبادرات الحكومية "حياة كريمة" لإتاحة الخدمات الأساسية والبنية التحتية، كذلك تعزيز عمليات التنسيق بين المنظمات، وتطوير نظم جمع البيانات. الاستثمار في نظم المتابعة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي، مما يعززقدرة المنظماتا على قياس أثر تدخلاتها وتوجيه برامجها بصورة أفضل الاستثمار في نظم المتابعة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي، مما يعززقدرة المنظماتا على قياس أثر تدخلاتها وتوجيه برامجها بصورة أفضل

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني، والمجتمع الأهلي، الفقر متعدد الأبعاد

Abstract

multidimensional poverty in Egypt through interventions that are largely aligned with the priority deprivation indicators identified in the National Multidimensional Poverty Index (National MPI). According to the National MPI, 21% of the population experienced multidimensional poverty in 2022, with the highest levels of deprivation recorded in the dimension of decent work and social protection (65.4%), followed by food security (48.8%), and then access to basic services.

The analysis of responses from 58 staff members working in 14 civil society organizations shows that CSO interventions primarily targeted the highest deprivation indicators. This was achieved through programs focused on vocational skills development, enhancing employment opportunities, and supporting micro and small enterprises, in addition to efforts aimed at reducing deprivation in the education and health sectors, particularly basic education and child health outcomes.

The results also reveal variation in staff members' understanding of the concept of multidimensional poverty, as only 40% of respondents provided definitions consistent with the conceptual framework of the National Multidimensional Poverty Index. Despite ongoing challenges related to limited financial resources, shortages of qualified human resources, and restrictions on access to disaggregated data, 94% of respondents reported a positive impact of their organizations' interventions on the targeted groups, while 91% positively assessed the contribution of civil society organizations to reducing multidimensional poverty. These findings underscore the effectiveness of civil society organizations as key complementary actors in supporting and reinforcing national policies and strategies aimed at reducing multidimensional poverty in Egypt.

The study recommends the following:

- Strengthening institutional capacity-building for staff on the concept of multidimensional poverty and national deprivation indicators.
- Designing interventions that are aligned with the priorities of the national multidimensional poverty framework.
- Enhancing partnerships with government initiatives, particularly *"Haya Karima" (Decent Life)*, to expand access to basic services and infrastructure, as well as strengthening coordination among organizations and improving data collection systems.
- Investing in monitoring and evaluation systems and strategic planning processes to enhance organizations' capacity to measure the impact of their interventions and better guide program design and implementation.

Keywords:
Civil Society, Local Community, Multidimensional Poverty

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
القسم الأول: الإطار العام للبحث	**4**
1.1 تمهيد	4
2.1 المشكلة البحثية	5
3.1 الأهداف البحثية	5
4.1 التساؤلات البحثية	5
5.1 الأهمية البحثية	5
6.1 الحدود البحثية	5
7.1 المنهج البحثي	6
8.1 الدراسات السابقة	7
القسم الثاني: الفقر متعدد الأبعاد والتنمية المستدامة	**9**
1.2 الفرق بين خط الفقر العالمي والوطني	9
2.2 الفقر المتعدد الأبعاد	9
3.2 الفقر متعدد الأبعاد الوطني في مصر	10
4.2 علاقة الفقر متعدد الأبعاد بأهداف التنمية المستدامة	13
5.2 علاقة الفقر متعدد الأبعاد بالأهداف الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة	15
6.2 جهود الدولة المصرية للحد من معدلات الفقر	17
7.2 تحديات الدولة لمحاربة الفقر بشكل فعال	18
8.2 دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد	18
9.2 النتائج والتوصيات	39
10.2 المراجع	43
11.2 المرفقات (استمارة الأستبيان – تحليل استجابات العينة)	45

فهرس الجداول

القسم الأول: الإطار العام للبحث	4
جدول 1 إطار الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في مصر 2022	11
جدول 2: علاقة الفقر متعدد الأبعاد بأهداف التنمية المستدامة	13
جدول 3: علاقة الفقر متعدد الأبعاد بالأهداف الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة	15
جدول 4: الهدف الأول: القضاء على الفقر	16
جدول 5: الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي	22
جدول6: أهم تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر	30
جدول 7: الدور المتمايز لمنظمات المجتمع المدني	34
جدول8: نجاحات منظمات المجتمع المدني في مصر والأردن	37

فهرس الأشكال البيانية

القسم الأول: الإطار العام للبحث	4
شكل 1: النسب الغير مجزأة لأعداد الفقراء على الدليل الوطني للفقر المتعدد البعاد في مصر 2022	12
شكل 2: تقييم أثر برنامج تكافل وكرامة	17

***** الجداول والأشكال البيانية لأستجابات العينة بالمرفقات ص 49 - 72**

القسم الأول: الإطار النظري للبحث

1.1 تمهيد

إن قضية الفقر قضية العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً اما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً . ويُعَدّ الفقر أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، تبعا ل Global multidimensional poverty index 2024 لا يزال ما يقرب من 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، بأقل من 2.15 دولار يوميًا، ما يعادل حوالي 8.5% من سكان العالم. وفي حين أن هذه الأرقام تعكس التقدم في تقليل الفقر المدقع، فإن الواقع يفصح عن وجود أشكال أعمق منه؛ إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 1.1 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، نصفهم من الأطفال، ويتعرضون لأشكال حرمان تتجاوز الجانب المالي لتشمل الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية أو المتأثرة بالنزاعات.

في مصر، يتحقّق هذا التحوّل في فهم الفقر، إذ لا يُقاس الفقر بعد الآن فقط بناءً على الدخل، بل بات يُقاس وفق الفقر متعدد الأبعاد. وفي عام 2022، أظهرت بيانات الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد - تحليل معمق أن **21% من السكان** أي حوالي شخص واحد من كل خمسة مصريين—يعاني من حرمان في بعدين أو أكثر من الأبعاد السبعة التي يشملها المؤشر الوطني: التعليم، الصحة، السكن، الخدمات، العمل، الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي. ويسهم ضعف الوصول إلى الخدمات والعمل بنسبة 19% لكل منهما في مؤشرات الحرمان، تليها مشاكل السكن والتعليم بنفس الحدة تقريبًا. كما يُعدّ التفاوت الجغرافي واضحًا، مع ارتفاع الفقر في الريف بشكل مضاعف تقريبًا عن الحضر .

تتجذر هذه الصورة في عوامل متعددة: ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، محدودية فرص التعليم والعمل، غياب نظم حماية اجتماعية كافية، بالإضافة إلى الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية. وتزداد حدة الأمر بتأثيرات التقلبات المناخية، التي تؤثر على إنتاج الغذاء وتعرض المجتمعات الفقيرة لصدمات متعددة الأبعاد.

استجابةً لهذا الواقع المركب، تعاملت الدولة المصرية مع الفقر كقضية متعددة الأبعاد عبر مبادرات استراتيجية. حيث قادت "مبادرة حياة كريمة" جهوداً وطنية طموحة لتحسين جودة الحياة في أكثر من 5,000 قرية محرومة، مستهدفة البنية التحتية، التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وخدمة المجتمعات المحلية بطريقة مستدامة. إلى جانب ذلك، التوسّع في برنامج التأمين الصحي الشامل، وبرنامج "تكافل وكرامة" ليشمل نطاق الدعم والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة، مما أدى إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية (الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 المُحدَّثة - 2023) **على الجانب المدني**، ظهر لأول مرة في السياق المصري - فاعل جديد وهو **التحالف الوطني للعمل الأهلي** كمبادرة حكومية مكمّلة، تضم منظمات أهلية وشركاء تنمويين، هدفها تكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدني. يعمل التحالف على تعزيز الاستجابة لاحتياجات الفقراء عبر برامج أكثر دقة وفعالية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صنع القرار .

2.1 المشكلة البحثية

يُعد المجتمع المدني شريكًا محوريًا إلى جانب كلٍّ من الجهاز الحكومي والقطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية، لا سيّما في ظل ما تشهده مصر من تحديات متسارعة، كارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتفاقم المشكلات البيئية. وتنعكس هذه التحديات مجتمعة على اتساع رقعة الفقر، الذي تجاوزت نسبته 27% وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2022. وتتمتع مصر بقاعدة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني، إذ يبلغ عددها قرابة 37,000 منظمة مسجلة، تؤدي دورًا فاعلًا في التصدي لظاهرة الفقر متعدد الأبعاد عبر تنفيذ

مشروعات وبرامج تنموية في مجالات الصحة، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والحفاظ على البيئة. ويستمد المجتمع المدني أهميته من قدرته على الوصول إلى الفئات المستهدفة، وارتباطه المباشر باحتياجات المواطنين، وتأثيره في تشكيل سلوكياتهم وتوجهاتهم. (وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2022)

ورغم هذا الدور الحيوي، يواجه المجتمع المدني في مصر عددًا من التحديات التي تحد من فاعليته، من بينها القيود المؤسسية والتمويلية، وضعف التنسيق مع الجهات الحكومية، إلى جانب استمرار تزايد معدلات الفقر في العديد من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى إجراء تقييم شامل لدور منظمات المجتمع المدني في معالجة الفقر متعدد الأبعاد، من خلال دراسة الاستراتيجيات التي تعتمدها، والمعوقات التي تعترض مسارها، بالإضافة إلى استعراض النجاحات التي تحققت والدروس المستفادة منها. ويسعى هذا التقييم إلى تقديم توصيات عملية تدعم تعزيز أثر المجتمع المدني في الحد من الفقر، وتعظيم مساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

3.1 الأهداف البحثية

يستهدف البحث تحقيق الأهداف التالية: (1) التعرف على ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد. وتحديد ورصد دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد (2) التعرف على التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وسبل التغلب عليها.(3) استخلاص أبرز النجاحات المحققة والدروس المستفادة لتقديم توصيات تعزز من التأثير الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

4.1 التساؤلات البحثية

(1) ما هو مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد؟ (2) وما هو الدور العام الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر بمختلف أبعاده في السياق المصري؟ (3) ما أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج مكافحة الفقر متعدد الأبعاد؟ (4) ما النجاحات التي حققتها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد؟ وما الدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها لتعزيز دورها المستقبلي؟

5.1 الأهمية البحثية

تكمن أهمية البحث في سعيه إلى الوقوف على الدور الفعلي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على مساهمتها في مواجهة ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد. ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات التي تتبناها هذه المنظمات للحد من تفاقم الفقر، وتحليل مدى فاعلية تدخلاتها في هذا المجال. كما يسعى إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وتمكينها من أداء دورها التنموي بصورة أكثر تأثيرًا وفعالية.

6.1 الحدود البحثية

الحدود الموضوعية: يُعنى هذا البحث بالتعرف على الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التصدي للفقر متعدد الأبعاد في مصر، مع التركيز على مساهمتها في تحسين الجوانب المرتبطة بالتعليم، والصحة، والأوضاع الاقتصادية (كالسكن ومستوى الدخل). وتُستثنى من نطاق الدراسة الأدوار التفصيلية للقطاعين الحكومي والخاص، إلا في الحالات التي تتقاطع فيها جهودهما مع أنشطة المجتمع المدني ضمن إطار الشراكة أو التنسيق المشترك.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على الأنشطة والمبادرات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية ومكافحة الفقر في محافظة القاهرة، مع تغطية لبرامج تمتد إلى مناطق جغرافية متنوعة. وتشمل هذه المناطق المجتمعات الريفية في محافظات صعيد مصر، بالإضافة إلى المجتمعات الحضرية التي تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية حادة، لا سيما في المناطق العشوائية بمحافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015 إلى عام 2023، وهي مرحلة اتسمت بتغيرات مهمة على صعيد السياسات التنموية ومبادرات مكافحة الفقر في مصر، من أبرزها إطلاق "رؤية مصر 2030"، وتحديث الإطار التشريعي المنظم لعمل المجتمع المدني، بالإضافة إلى التحديات الاستثنائية التي فرضها تفشي جائحة كورونا. وتمثل هذه الفترة إطارًا زمنيًا مناسبًا لتحليل تحولات أدوار المجتمع المدني وفاعلية تدخلاته في التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد.

7.1 المنهج البحثي

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، حيث يتم وصف الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بدور المجتمع المدني في التنمية ومكافحة الفقر متعدد الأبعاد، مع التركيز على الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد 2022 ودراسات أخرى قومية وإقليمية من الأردن والسعودية (القصيم)، لتعزيز السياق التحليلي للبحث.

وكذلك تحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالبرامج والتدخلات التي تنفذها هذه المنظمات في مصر. وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان رقمي عبر Google Forms استهدف العاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة القاهرة، لتقييم فعالية البرامج والتدخلات، ورصد التحديات والنجاحات من وجهة نظر المستجيبين.

محاور الاستبيان:

تم تصميم الاستبيان ليغطي أربعة محاور رئيسية تتوافق مع أهداف البحث:

المحور الأول: التعرف على الدور الأساسي للمنظمات في مواجهة الفقر واستخلاص فجوات الأداء مقارنة بالبيانات المرجعية للدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد

المحور الثاني: التعرف على مدى إدراك العاملين لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد للتعرف على مجالات عمل المنظمة وخبرات العاملين المستجيبين..

المحور الثالث: التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني، بهدف استخلاص الدروس المستفادة لتعزيز دور هذه المنظمات مستقبلاً.

المحور الرابع: التعرف على نجاحات وتأثير جهود منظمات المجتمع المدني التعرف على آراء العاملين بشأن أهم النجاحات وقوة تأثير البرامج والمشروعات التي يضطلعون بها، ورأيهم في تأثير دور المجتمع المدني بشكل عام في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد.

العينة المستجيبة:

شارك في الاستبيان 58 من العاملين في 14 منظمة مجتمع مدني، تمثل منظمات متنوعة في الحجم والتخصص، مما ساهم في إثراء النتائج وشموليتها. يعكس تنوع التخصصات والخبرات قدرة الدراسة على تقديم صورة دقيقة وشاملة لأداء منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وربط تدخلاتها بالمعايير المرجعية للدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد.

حيث شملت عينة الدراسة 58 من العاملين في 14 منظمة مجتمع مدني مختلفة، وهو ما يعزز شمولية البيانات وتنوع الخبرات. جاءت أعلى نسبة من المشاركين من أسقفية الخدمات (29%) تليها CARE Egyptبنسبة (22%)، بينما توزعت النسب المتبقية على منظمات محلية ودولية أصغر مثل مصر الخير، أم حبيبة، جمعية الصعيد، والهيئة القبطية الإنجيلية وغيرها.

8.1 الدراسات السابقة

كتاب حسنى، (2023)

يستعرض الكتاب دور جمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر من خلال الإسهامات الاقتصادية ويُعد كتاب "الإسهام الاقتصادي والاجتماعي لجمعيات المجتمع المدني في مكافحة الفقر: الحالة الموريتانية – مساهمة نقدية في سوسيولوجيا الجمعيات والتنمية".

بهدف تحليل وتقييم الدور الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني في موريتانيا في مكافحة الفقر، مع التركيز على تحديد الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجمعيات في تحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة. وفهم التحديات والمعوقات التي تواجهها هذه الجمعيات في تنفيذ برامجها التنموية. وتقديم توصيات لتعزيز فعالية الجمعيات في تحقيق أهدافها التنموية. واعتمد الباحث على منهجية بحثية شملت، دراسة ميدانية تضمنت جمع البيانات من عينة من الجمعيات العاملة في مجال مكافحة الفقر، بالإضافة إلى عينة من الأفراد المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات. وتحليل نوعي للمقابلات والبيانات المجمعة لتقييم الأثر الفعلي لنشاطات الجمعيات على المستفيدين.

وأظهرت النتائج أن جمعيات المجتمع المدني في موريتانيا تلعب دورًا مهمًا في مكافحة الفقر من خلال: تقديم الدعم الاقتصادي عبر تمويل مشاريع صغيرة وتوفير فرص عمل. تعزيز الوعي الاجتماعي من خلال برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تمكين الأفراد. المساهمة في تحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم في المجتمعات المحلية. ومع ذلك، تواجه هذه الجمعيات تحديات تشمل: نقص التمويل المستدام الذي يحد من قدرتها على تنفيذ برامج طويلة الأمد. القيود البيروقراطية التي تعرقل عملياتها وتحد من فعاليتها. ضعف التنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تداخل الجهود وعدم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

دراسة الشناوي، (2022)

تناولت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على رؤية مصر 2020-2030. وتحديد الإسهامات التي تقدمها هذه المنظمات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتقييم فعالية البرامج والمشروعات التي تنفذها المنظمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسليط الضوء على التحديات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تنفيذ مهامها. مع تقديم توصيات لتعزيز دور هذه المنظمات في إطار رؤية مصر 2030.

أظهرت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في مصر تلعب دورًا محوريًا في تقديم الخدمات الأساسية للفئات المهمشة، مما يساهم في تخفيف حدة الفقر. تنفيذ برامج توعية وتدريب لتعزيز القدرات وبناء المهارات، مما يدعم التنمية البشرية. المشاركة في مشروعات تنموية تسهم في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات تشمل، نقص التمويل المستدام، مما يؤثر على استمرارية المشروعات القيود البيروقراطية والتشريعية التي تعرقل بعض الأنشطة. ضعف التنسيق والتعاون بين المنظمات والجهات الحكومية. وتشير النتائج إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المرجوة.

دراسة إبراهيم إيناس وآخرون (2022)

تستهدف الدراسة التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفقر داخل المجتمع المصري. وتحليل مدى فاعلية البرامج والاستراتيجيات التي تعتمدها تلك المنظمات في مكافحة الفقر. وتقييم أثر هذه التدخلات على تحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال: مراجعة الأدبيات المرتبطة بدور منظمات المجتمع المدني في التنمية. وتحليل بيانات ومعلومات كمية ونوعية تتعلق ببرامج مكافحة الفقر التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية، وجود دور متنامٍ وملحوظ لمنظمات المجتمع المدني في الحد من الفقر من خلال برامج مباشرة (مثل المساعدات النقدية والعينية) وبرامج تنموية (مثل التمكين الاقتصادي والتعليم). تبين أن فاعلية هذه البرامج تختلف حسب نوع المنظمة، قدرتها المؤسسية، ومدى

تكاملها مع السياسات الحكومية. وأشارت الدراسة إلى أن هناك تحديات تحد من فاعلية هذا الدور، منها ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة ومحدودية التمويل وغياب آليات متابعة وتقييم دقيقة ومستدامة.

دراسة رشماوى، مرفت (2018)

استهدفت الدراسة تحليل دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه منظمات المجتمع المدني في هذا السياق. مع تقديم توصيات لتعزيز فعالية المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في مراجعة الأدبيات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة ودور المجتمع المدني. والمنهج التحليلي في تحليل السياسات والبرامج التي تعزز مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الخطة. كما استخدمت أسلوب دراسة حالات من المنطقة العربية لتوضيح الإسهامات والتحديات.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية، أهمية إبراز الأدوار المتعددة للمجتمع المدني، بما في ذلك التوعية، الرصد، والمشاركة في صياغة السياسات. كما حددت الدراسة التحديات مثل نقص التمويل، القيود التشريعية، وضعف التنسيق مع الحكومات. وتوصي الدراسة بأهمية تأكيد الحاجة إلى شراكات فعّالة بين المجتمع المدني والحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة قنديل أماني، (2015)

تناولت الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في مصر في تحقيق الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي قضايا محورية للتنمية المستدامة والاستقرار المجتمعي. يبدأ البحث بتحليل السياق التاريخي والواقع الراهن للمجتمع المدني في مصر، مع تسليط الضوء على العقبات والتحديات التي تواجه تلك المؤسسات في أداء أدوارها. كما استهدف البحث تقديم رؤية مستقبلية لتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التكامل والدمج داخل المجتمع المصري.

واعتمدت الباحثة على منهج تحليلي، يستند إلى دراسة وثائقية ومراجعة أدبيات ودراسات سابقة حول دور مؤسسات المجتمع المدني. وتم التركيز على الحالة المصرية، مع الاستفادة من أمثلة وتجارب إقليمية ودولية للمقارنة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية، نجاح مؤسسات المجتمع المدني في توفير شبكات دعم للفئات المهمشة، مثل الفقراء، والنساء، والأطفال، خاصة في المناطق الريفية. كذلك ساهمت في تعزيز قيم التضامن الاجتماعي عبر أنشطة خيرية وخدمات أساسية. كما لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تمكين الأفراد اقتصاديًا من خلال تقديم برامج تدريبية وقروض صغيرة مع التركيز على تحسين الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة عبر دعم المشاريع الصغيرة والتعاونيات. وساهمت في تعزيز المشاركة السياسية عبر حملات التوعية وتثقيف المواطنين بحقوقهم. كما دعمت منظمات المجتمع المدني جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، ولكنها واجهت تحديات كبيرة نتيجة القيود الحكومية. كما قامت الدراسة بتحليل أهم التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدنى مثل: ضعف التمويل والاعتماد المفرط على الدعم الخارجي. قيود سياسية وإدارية تحد من حرية العمل والتنظيم. نقص الكوادر المؤهلة وضعف التنسيق بين المنظمات المختلفة.

القسم الثاني: الفقر متعدد الأبعاد والتنمية المستدامة

يُعرَّف الفقر بأنه حالة من الحرمان يحيا فيها الأفراد أو الأسر، بحيث لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة. ولا يقتصر مفهوم الفقر على غياب الدخل أو نقص الموارد المالية، بل يمتد ليشمل الحرمان من التعليم، والرعاية الصحية، والسكن اللائق، والمياه النظيفة، والقدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد تطور فهم الفقر من كونه مسألة "دخل" إلى كونه ظاهرة **متعددة الأبعاد** تعكس تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تؤثر في قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم والاندماج في المجتمع.

1.2 الفرق بين خط الفقر العالمي والوطني

خط الفقر الدولي هو معيار موحّد يُطبّق على جميع البلدان لتحديد الفقر المدقع عالميًا، ويُحدّث دوريًا لمراعاة فروق الأسعار والقوة الشرائية .(Purchasing Power Parity – PPP) وفقًا لأحدث تحديثات البنك الدولي2022 ، وتُستخدم ثلاثة مستويات (الفقر المدقع عالميًا 2.25 دولار، الفقر بين الدول متوسطة الدخل الأدنى 3.65 دولار، الفقر بين الدول متوسطة الدخل الأعلى 6.85 دولار.

في المقابل، يُستخدم خط الفقر الوطني داخل كل دولة ليعكس الحد الأدنى للموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات الأساسية (غذائية وغير غذائية) بناءً على تكاليف المعيشة ومستوى الأسعار في السياق المحلي. وبالتالي فهو متغير من دولة إلى أخرى، ويُعدّ أداة لتوجيه السياسات الاجتماعية ومتابعة التقدم التنموي المحلي.

خط الفقر الوطني في مصر يُحدد عن طريق جمع المكون الغذائي وغير الغذائي للاستهلاك للفرد، ويُضبط على أساس تعداد السكان وتكلفة المعيشة. ووفق أحدث بيانات متاحة (2020/2019)، فإن الفرد يُصنف فقيرًا إذا كان دخله أقل من 857 جنيه شهرياً (10,279 جنيه سنويًا)، ويُعتبر تحت خط الفقر المدقع إذا كان دخله أقل من 550 جنيه شهرياً (6604 جنيه سنويًا). وتشير بيانات الجهة ذات الطابع الإقليمي (ESCWA) إلى أن نسبة الفقر النقدي الوطني بلغت 29.7% في 2019/2020، بعد أن كانت 32.5% في 2017/2018 ويعكس الفرق بين المقاربتين أن الفقر الدولي أداة للمقارنة بين الدول، بينما الفقر الوطني يعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ويُستخدم أساسًا لتصميم السياسات الاجتماعية الوطنية وبرامج الدعم الموجهة. وبذلك، يجتمع كلا الخطين لتقديم صورة أكثر اكتمالًا عن الفقر من منظور كلي ومحلي، مما يساعد على صياغة تدخلات فعّالة تستجيب لاحتياجات السكان وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. العدد الأكبر لحالات الحرمان يسجلها بُعد العمل، إذ بلغت نسبة المصريين المحرومين من حيث مؤشر

2.2 الفقر المتعدد الأبعاد

ظهر المصطلح لأول مرة بشكل أكاديمي في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية في منتصف التسعينات من القرن العشرين، عندما بدأ الباحثون في تطوير مفاهيم أكثر شمولًا لقياس الفقر، بحيث لا يقتصر على الدخل فقط، بل يشمل جوانب أخرى من الحياة مثل الصحة، والتعليم، وظروف السكن، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، هذا المفهوم يعكس الواقع المعقد للفقر ويسمح بصياغة سياسات تنموية أكثر شمولًا تعمل على معالجة الفقر بشكل متكامل بدلاً من التركيز على البُعد المالي فقط.

قبل ظهور مفهوم "الفقر المتعدد الأبعاد"، كان الفقر يُقاس في الأساس باستخدام مؤشر الدخل أو الفقر النسبي، حيث يُعتبر الشخص فقيرًا إذا كان دخله أقل من مستوى معين. لكن هذا المقياس كان يعتبر محدودًا ولا يعكس بشكل كامل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

فلم يعد الفقر يُقاس فقط من خلال الدخل النقدي، بل تطوّر المفهوم ليشمل جوانب أخرى من حياة الأفراد، كالتعليم، والصحة، ومستوى المعيشة. يُعرف الفقر متعدد الأبعاد بأنه حالة الحرمان في أكثر من بُعد من أبعاد الرفاه البشري الأساسية في الوقت نفسه، بما في ذلك الحصول على خدمات التعليم،

والرعاية الصحية، والسكن اللائق، والمياه والصرف الصحي، والعمل الكريم، والتمكين الاجتماعي (UNDP & OPHI, 2019).

وفي عام 2010، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) كأداة قياس جديدة، يعكس هذا المؤشر مجموعة من الأبعاد التي تشمل الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة. يعتمد MPI على ثلاثة أبعاد رئيسية:

الصحة: التي يتم قياسها من خلال نقص الوصول إلى الرعاية الصحية، مثل سوء التغذية أو الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

التعليم: مثل عدم التحصيل العلمي أو عدم الالتحاق بالتعليم.

الرفاهية: وهي تشمل المعايير الاقتصادية مثل المأوى، الماء الصالح للشرب، مصادر الطاقة، والنقل.

ويقيس "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) "الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) مدى انتشار الفقر وعمقه، مع الأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد الثلاثة الرئيسية حيث تحتوي كلٌّ منها على مؤشرات فرعية تُبرز أشكال الحرمان المتنوعة. وتشير بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي (Global Multidimensional Poverty Index 2024)إلى أن نحو 1.1 مليار شخص، أي 18.3٪ من سكان 112 دولة، يعيشون في فقر متعدد الأبعاد حاد، ويشكّل الأطفال دون 18 عامًا أكثر من نصفهم. ويتركز الفقر بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم نحو 553 مليون فقير، تليها جنوب آسيا، بينما يقيم ما يقرب من ثلثي الفقراء في دول متوسطة الدخل .كما يعيش نحو 84٪ من الفقراء في المناطق الريفية، ويعاني معظمهم من أشكال متعددة من الحرمان، أبرزها نقص خدمات الصرف الصحي والسكن اللائق ووقود الطهي المناسب.

3.2 الفقر متعدد الأبعاد الوطني في مصر

في خطوة نوعية نحو فهم أعمق للفقر، طوّرت الحكومة المصرية بالتعاون مع ESCWA، اليونيسف، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) ومكاتب وطنية مثل CAPMAS، مؤشرًا وطنيًا للفقر متعدد الأبعاد (MPI) يحتوي على سبعة أبعاد و 19مؤشرًا فرعيًا تشمل: التعليم، الصحة، السكن، الخدمات (كالإنترنت والمرافق)، العمل، الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي؛ ويُعتبر الشخص فقيرًا متعدد الأبعاد إذا كان يعاني من حرمان في بُعدين أو أكثر من هذه الأبعاد، أي ما يعادل 29% من الأوزان المركبة للمؤشرات

ويُظهر المؤشر **أن 21**%من سكان مصر يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في عام 2022، وتمثل الفجوة بين الحضر والريف فارقًا كبيرا فالفقر في المناطق الريفية بلغ 28% مقارنة ب 12% في الحضر، بينما لاحظ التقرير أن متوسط شدة الحرمان بين الفقراء هو 37% أي أنّ الفقراء محرومون في أكثر من ثلث المؤشرات الممكنة

كما أورد التقرير ان بعض أكبر الفجوات التي في السياق المصري هي العمل اللائق والضمان الاجتماعي 65.4 في المائة. يليه بُعد الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتسجل 48.1% من أعداد الفقراء وعلى مؤشرات بُعد الخدمات، فحوالي 45.1 في المائة من المصريين محرومون من الوصول إلى الإنترنت، و44.8 %محرومون من وسائل الصرف الصحي وفيضانات المجاري، و38.7 % محرومون من خدمات التخلص من النفايات. ويلا ٰحظ انخفاض نسبي في أعداد المحرومين من حيث الوصول إلى المساعدة الاجتماعية (25.3 %) والوصول إلى الحماية الاجتماعية (10.8 %)، وكذلك من حيث سنوات الدراسة (23.2 %) ونوع المسكن (18.7 %) ويلا ٰحظ أيضاً انخفاض نسبي في أعداد الفقراء على مؤشرات البُعد الصحي، حيث بلغت نسبة المحرومين من الوصول إلى الخدمات الصحية 14.3 في المائة، ونسبة المحرومين على مؤشر التأمين الصحي 9.6 في المائة. أما المؤشرات المتبقية فتسجل نسباً أقل من المحرومين

ينقل هذا المؤشر الوطني الأبعاد المتعددة للفقر الوطني بشكل يعكس الواقع المصري، ويُعد أداة فعّالة لتوجيه السياسات الاجتماعية والإصلاحات، مثل تحسين استهداف برامج الدعم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحفيز فرص العمل والتعليم، لا سيما في المناطق الريفية المهمشة

جدول 1_إطار الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في مصر 2022

البُعد	المؤشر	الوزن	عتبة الحرمان
التعليم	سنوات الدراسة	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم يكمل أي فرد منها، يبلغ عمره 18 سنة أو أكثر، 12 سنة من الدراسة.
	حضور المدرسة	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان أحد الأطفال فيها، يتراوح عمره بين 6 أعوام و17 عامًا، غير ملتحق بالمدرسة.
الصحة	وفيات الأطفال	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا توفي لها طفل دون سن الخامسة.
	تقزم وهزال الأطفال	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان لديها طفل يعاني من التقزم أو الهزال.
السكن	نوع المسكن	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان المسكن غير ملائم أو غير آمن.
	الصرف الصحي وفيضانات المجاري	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كانت تعاني من مشاكل في الصرف الصحي أو فيضانات المجاري.
	المياه من دون انقطاع	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كانت تعاني من انقطاع متكرر في المياه.
الخدمات	خدمات التخلص من النفايات	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن لديها خدمات مناسبة للتخلص من النفايات.
	الكهرباء	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن لديها وصول مستمر للكهرباء.
	الوصول إلى الإنترنت	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم يكن لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت.
العمل	البطالة	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان جميع أفرادها القادرين على العمل عاطلين.
	العمل اللائق والتأمين الاجتماعي	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان أفرادها يعملون في وظائف غير لائقة أو بدون تأمين اجتماعي.

البُعد	المؤشر	الوزن	عتبة الحرمان
الحماية الاجتماعية	الوصول إلى المساعدة الاجتماعية	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن تتلقى أي مساعدة اجتماعية.
	الوصول إلى الحماية الاجتماعية	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن مشمولة بأي نظام حماية اجتماعية.
الأمن الغذائي	الأمن الغذائي للأسرة المعيشية	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
	الاستهلاك الغذائي من مصدر حيواني	1/14	تُعتبر الأسرة محرومة إذا كان استهلاكها من المنتجات الحيوانية منخفضًا بشكل غير كافٍ.

ملاحظة :تُعتبر الأسرة فقيرة من حيث الفقر المتعدد الأبعاد إذا كانت محرومة في بُعدين أو أكثر من الأبعاد المذكورة أعلاه، أي بنسبة 29% أو أكثر من المؤشرات.

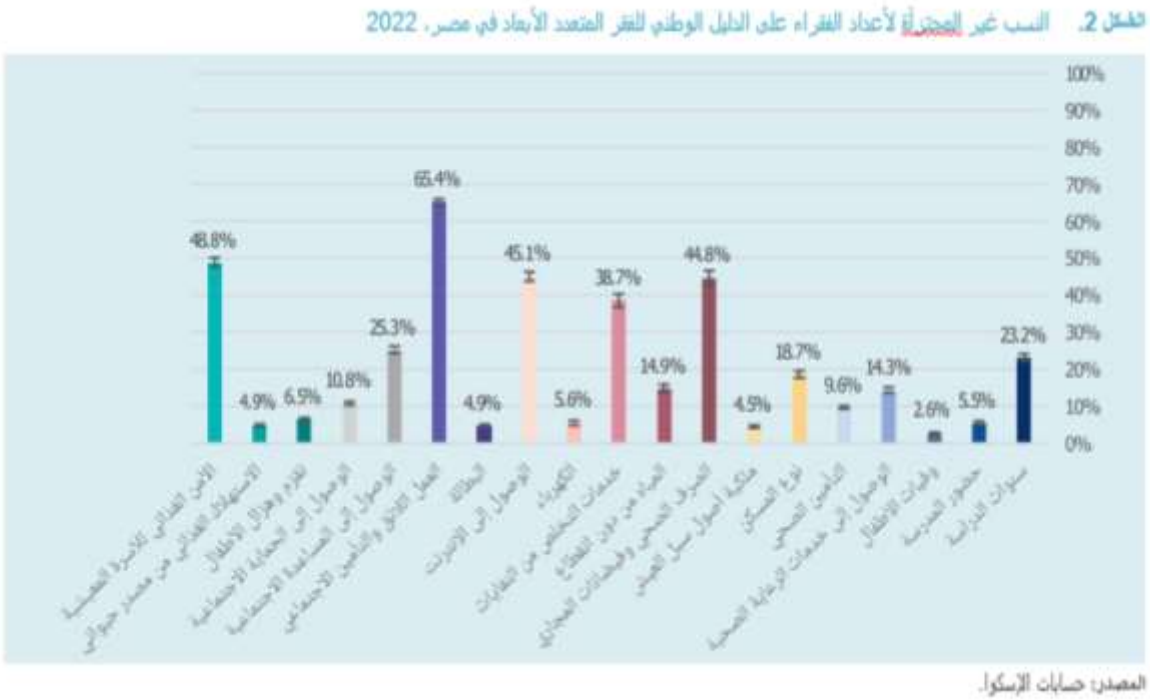

المصدر: حسابات الإسكوا.

Figure 1 النسب الغير مجزأة لأعداد الفقراء على الدليل الوطني للفقر المتعدد البعاد في مصر 2022

4.2 علاقة الفقر متعدد الأبعاد بأهداف التنمية المستدامة

يرتبط مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، حيث ينص الهدف الأول (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) على ضرورة معالجة الفقر ليس فقط من زاوية الدخل، بل من خلال ضمان الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، والحد من التعرّض للصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن العديد من الأهداف الأخرى – مثل الصحة الجيدة (الهدف 3)، التعليم الجيد (الهدف 4)، والمياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والعمل اللائق (الهدف 8)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10) – تمثل أبعادًا مكملة لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد. وبالتالي، يُعد التصدي للفقر متعدد الأبعاد مدخلًا عمليًا وشاملًا لتسريع التقدم نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، حيث يوفر إطارًا لسياسات وتدخلات تستجيب بشكل متكامل لاحتياجات الفئات الأكثر حرمانًا. (الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (المُحدَّثة).

جدول 2: علاقة الفقر متعدد الأبعاد بأهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الوطني	أبعاد ومؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد الوطني	الأهداف الأممية للتنمية المستدامة
1- الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى المعيشة تشمل القضاء على الفقر، وتحسين مستوى في التعليم، الصحة، التغذية، السكن، خدمات الدعم الاجتماعي	**مؤشّر التعليم**: عدم الالتحاق بالمدرسة أو عدم إتمام التعليم الأساسي، خاصة التعليم الثانوي. **مؤشر الصحة:** حرمان في الخدمات الصحية الأساسية، مثل ضعف التغذية، ضعف المناعة، والوصول المحدود للرعاية الصحية. ونُقصان فرص الوصول للعلاج والرعاية. **مؤشر السكن:** يشمل المعايير المتعلقة بظروف السكن: مثل تحمّل التشبّع السكني والازدحام، وضعية الأرضية/السطح، وجود الأصول والأجهزة الأساسية. **الدعم الغذائي:** مؤشرات تتعلق بالوصول إلى الغذاء الكافي، التغذية السليمة، والانعدام المحتمل لأمن غذائي مستقر **الحماية الاجتماعية:** تشمل تلقي الدعم أو مساعدات الدولة، مثل الدعم النقدي أو الغذائي	القضاء على الفقر !SDG الصحة الجيدة SDG3 التعليم الجيد SDG4
2- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة تعنى ب تقليص الفوارق بين الجنسين والمناطق وتوسيع العدالة الاجتماعية	**الخدمات العامة:** الوصول إلى المياه النظيفة، الصرف الصحي المحسّن، الكهرباء، الإنترنت، خدمات جمع النفايات.	المساواة بين الجنسين SDG5 الحد من أوجه عدم المساواة SDG10
3- إقامة نظام بيئي متكامل ومستدام	**الخدمات العامة:** خدمات جمع النفايات.	تغير المناخ SDG13 الحياة على الأرض

الهدف الاستراتيجي الوطني	أبعاد ومؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد الوطني	الأهداف الأممية للتنمية المستدامة
إدارة البيئة واستدامة الموارد وتعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر		SDG15 الطاقة النظيفة SDG7
4- بناء اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوّع بدعم الابتكار، وريادة الأعمال، والمشاركة الفعالة في اقتصاد المعرفة	**العمل اللائق والتأمين الاجتماعي:** مثل غياب فرص عمل ثابتة أو انتفاء تغطية تأمينية.	العمل اللائق والنمو الاقتصادي SDG8 البنية التحتية والابتكار SDG9
5- تطوير بنية تحتية متكاملة وحديثةتحسين الطاقة، النقل، الإسكان، والمرافق العامة	**الخدمات:** الوصول إلى المياه النظيفة، الصرف الصحي المحسّن، الكهرباء، الإنترنت، خدمات جمع النفايات	المياه النظيفة والصرف الصحي SDG6 الطاقة النظيفة SDG7 البنية التحتية SDG9
6- تعزيز الحوكمة والشراكات رفع كفاءة المؤسسات، الشفافية، إشراك المجتمع المدني، وتعزيز الشراكات		السلام والعدل والمؤسسات القوية SDG16 الشراكات لتحقيق الأهداف SDG17

5.2 علاقة الفقر متعدد الأبعاد بالأهداف الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

جدول 3: علاقة الفقر متعدد الأبعاد بالأهداف الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

الأهداف الاستراتيجية الوطنية	الأهداف الأممية (SDGs) الملائمة	البُعد	المؤشرات	عتبة الحرمان
جودة الحياة ومستوى المعيشة العدالة الاجتماعية والمساواة	التعليم الجيد – SDG 4 الحد من أوجه عدم المساواة SDG – 10	التعليم	1. سنوات الدراسة 2. حضور المدرسة	الأسرة محرومة إذا لم يكمل أي فرد فيها (≤18 سنة) تعليمًا لا يقل عن 12 سنة، أو يوجد طفل (6–17 سنة) غير ملتحق بالمدرسة.
جودة الحياة ومستوى المعيشة العدالة الاجتماعية والمساواة	الصحة الجيدة والرفاه – SDG 3	الصحة	1. وفيات الأطفال 2. الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية 3. التأمين الصحي	الأسرة محرومة عند وجود وفاة طفل، أو ضعف في الوصول إلى الرعاية الصحية، أو غياب التأمين الصحي.
جودة الحياة ومستوى المعيشة نظام بيئي متكامل ومستدام	مدن ومجتمعات مستدامة – SDG 11	السكن	1. نوع المسكن 2. ملكية أصول سُبل العيش	الأسرة محرومة إذا كان المسكن غير ملائم أو لا تمتلك أصول سُبل العيش الأساسية.
جودة الحياة ومستوى المعيشة بنية تحتية متطورة	مياه نظيفة ونظم صرف – SDG 6 طاقة نظيفة – SDG 7 بنية تحتية مستدامة – SDG 9	الخدمات	1. الصرف الصحي/فيضانات المجاري 2. المياه بدون انقطاع 3. التخلص من النفايات 4. الكهرباء 5. الإنترنت	الأسرة محرومة إذا كان أي من هذه الخدمات الأساسية غير متاح.
العدالة الاجتماعية والمساواة اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوع	عمل لائق ونمو اقتصادي – SDG 8	العمل	1. البطالة 2. العمل اللائق والتأمين الاجتماعي	الأسرة محرومة إذا كان أفرادها في سن العمل عاطلين أو يعملون في وظائف غير لائقة وبدون تغطية اجتماعية.
العدالة الاجتماعية والمساواة الحوكمة والشراكات	القضاء على الفقر – SDG 1	الحماية الاجتماعية	1. الوصول إلى المساعدة الاجتماعية	الأسرة محرومة إذا لم تحصل على دعم أو حماية اجتماعية.

الأهداف الاستراتيجية الوطنية	الأهداف الأممية (SDGs) الملائمة	البُعد	المؤشرات	عتبة الحرمان
	السلام والعدالة والمؤسسات القوية – SDG 16		2.الوصول إلى الحماية الاجتماعية	
جودة الحياة ومستوى المعيشة العدالة الاجتماعية والمساواة	القضاء على الجوع – SDG 2 الصحة الجيدة والرفاه – SDG 3	الأمن الغذائي	1.تقزم وهزال الأطفال 2.الاستهلاك الغذائي الحيواني 3.الأمن الغذائي للأسرة	الأسرة محرومة إذا عانى الأطفال من التقزم أو الهزال أو لم يكن استهلاك الغذاء كافيًا نوعيًا وكمّيًا.

6.2 جهود الدولة المصرية للحد من معدلات الفقر

منذ عام 2015، سعت الدولة المصرية لتعبئة الموارد العامة بشكل مكثف وزيادة الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية والصحة والتعليم بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله. حيث ارتفع الإنفاق العام على إتاحة الخدمات الأساسية.

جدول **4: الهدف الأول: القضاء على الفقر**

	المؤشر	السابق		التقدم	
(١,١,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع	٢٠١٨	%٦,٢	↓ %٤,٥	٢٠٢٠
(١,٢,١)	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي	٢٠١٨	%٣٢,٥	↓ %٢٩,٧	٢٠٢٠
(١,٣,١)	نسبة السكان المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية (تكافل وكرامة)	٢٠١٥	%١ >	↑ %١٢	٢٠٢٠
(١,٤,١)	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية				
	الكهرباء	٢٠١٥	%٩٩,٢	↑ %٩٩,٧	٢٠١٩
	المياه النظيفة	٢٠١٥	%٩٠,٠	↑ %٩٧,٠	٢٠١٩
	الصرف الصحي	٢٠١٥	%٥٠,٠	↑ %٦٦,٢	٢٠١٩
(١.أ.٢)	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (من إجمالي الإنفاق الحكومي)				
	الصحة	٢٠١٨	%٤,٩	↑ %٦,١	٢٠٢٠
	التعليم	٢٠١٨	%٨,٨	↑ %١٠,١	٢٠٢٠
	الخدمات الأساسية	٢٠١٨	%١٣,٦	↑ %٢٩,٨	٢٠٢٠

Figure 2 تقييم أثر برنامج تكافل وكرامة

وبالتوازي مع الإنفاق على إتاحة الخدمات الأساسية، قامت مصر بتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان لتحقيق تغطية كبيرة للفئات الأكثر ضعفا ومنع الأشخاص الأكثر احتياجا من الانزلاق إلى هوة الفقر .لذلك تم تدشين برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية في عام ٢٠١٥. برنامج تكافل هو برنامج مشروط لدعم دخل الأسرة، في حين أن برنامج كرامة عبارة عن تحويلات نقدية غير مشروطة للفئات الأكثر ضعفا. ارتفع عدد المستفيدين من البرنامجين من ٦٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٧ مليون بحلول مايو، ٢٠٢١ ومعظم المستفيدين من الإناث، مع زيادة الميزانية المخصصة للبرنامج ثلاث أضعاف تقريبا من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١

وبجانب برامج الحماية الاجتماعية، تم تطبيق مبادرة حياة كريمة في عام ٢٠١٩ والتي بلغت ميزانيتها الأولية ٦٧٥ مليون جنيه مصري حوالي ٤٣ مليون دولار أمريكي لتسريع القضاء على الفقر على المستوى المحلي. **كما تم مشاركة 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني في المبادرة**، حيث تستهدف القرى الريفية التي تزيد معدلات الفقر بها عن ٧٠ % كمرحلة أولى. وتركز المبادرة على القضاء الفعال على الفقر، من خال تقديم الدعم الصحي والتعليمي والسكاني، بالإضافة إلى دعم المشروعات متناهية الصغر والتمكين الاقتصادي .تم اعتماد حياة كريمة كمبادرة رئاسية في عام ٢٠٢١

بميزانيــة أكبـر تبلـغ ٥٠٠ مليـار جنيـه مصـري) حوالـي ٣١,٨ مليـار دولار أمريكـي) لمرحلتهـا الثانيــة

7.2 تحديات الدولة لمحاربة الفقر بشكل فعال

لا تـزال هنـاك العديـد مـن التحديـات التـي تواجـه جهـود الحـد مـن الفقـر فـي مصـر حيث أظهـرت دراسـة اليونيسـف، محـددات الانزلاق إلـى الفقـر مقابـل الهـروب مـن الفقـر ومنها

- حجم الأسرة هو عامل خطورة واضح للوقوع في براثن الفقر، مما يبرز التحدي المستمر المتمثل في النمو السكاني .
- مستوى التعليم عامل حماية من الانزلاق إلى الفقر. كما لوحظت نتائج إيجابية كبيرة للتدريب المهني
- .ووجـود وظيفـة بشـكل عـام يقلـل مـن احتماليـة وقـوع الأسرة تحـت خـط الفقـر، ولكـن العمالـة غيـر الرسـمية تشـكل عامـل خطـورة للوقـوع فـي الفقـر أكثـر مـن العمالـة الرسـمية
- كما .لوحظـت معدلات أفضـل للهـروب مـن الفقـر فـي المناطـق الريفيـة عنهـا فـي المناطـق الحضريـة، ممـا يبـرز التحـدي المتمثـل فـي الفقـر الحضري

8.2 دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد

يُعدّ المجتمع المدني شريكًا محوريًا في المنظومة التنموية، خاصة في الدول التي تتبنى مفهوم الفقر متعدد الأبعاد كإطارً لتحليل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. في مصر ومع إدراك الدولة لتعقيد الفقر، جاء المجتمع المدني ليعزز جهود الحكومة، ويسد الفجوات التنموية على المستويين المحلي والقطاعي.

وتحظى منظومة المجتمع المدني في مصر بأهمية استراتيجية في تنفيذ التوجهات التنموية، خاصة في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد. وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية المسجلة حتى بداية عام 2025 تجاوز **35ألف كيان**، يعمل آلاف منها بفعالية في مجالات التعليم، والصحة، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية.

حيث يلعب المجتمع المدني دورًا مزدوجًا: دور وقائي يحد من مسببات الفقر، ودور علاجي يستجيب لآثاره الممتدة. فمن حيث الوقاية، تساهم المنظمات الأهلية في تمكين الأسر الفقيرة عبر برامج التعليم والتدريب، وتحسين الصحة العامة، وتقديم مبادرات تمويلية صغيرة تعزز القدرة الإنتاجية وتحد من البطالة. كما تعمل على رفع الوعي بقضايا التغذية، ورعاية الأمومة والطفولة، وتحسين بيئة السكن والخدمات، وهو ما يتوافق مع الأبعاد السبعة للفقر متعدد الأبعاد الوطني.

وقد بلغ حجم الموارد التمويلية التي جذبتها هذه الجمعيات من الجهات المانحة – ما بين عامي 2021 و2024 – أكثر من **22مليار جنيه**، بالإضافة إلى **26مليار جنيه** تم جمعها عبر تراخيص جمع الأموال، ومعظمها توجيه فعلي نحو مشروعات في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي ودعم ذوي الإعاقة وتمكين المرأة اقتصاديًا وسكن كريم، مما يعكس قدرة مجتمعية مؤثرة ومعززة لمهام الدولة

أما على المستوى العلاجي، فقد توسعت المنظمات الأهلية، بالتنسيق مع الحكومة، في التدخلات المباشرة لدعم الأسر الأكثر هشاشة. ويبرز ذلك بوضوح من خلال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في إطار **التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي**، الذي يضم ما يزيد عن 30 جمعية ومؤسسة كبرى، ليشكل منصة عمل جماعي لمعالجة الفقر من منظور متكامل، يجمع بين الدعم المادي، والخدمات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، وتحسين الوصول إلى التعليم والصحة. يعمل هذا التحالف

كآلية تنسيقية تضمن توحيد الموارد، وتقليل التكرار، وتحقيق أثر واسع النطاق على الفئات المحرومة، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة الأممية.

كما لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في مواجهة التداعيات الجديدة للفقر، مثل **التغيرات المناخية**، التي باتت تؤثر على مصادر الدخل، ولا سيما في المجتمعات الزراعية. حيث بدأت بعض المنظمات في تقديم مبادرات للتكيف مع المناخ، مثل مشروعات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية، مما يربط بين محاربة الفقر وحماية البيئة، ويعزز المرونة الاقتصادية للأسر الضعيفة.

كما ساهمت مبادرة **حياة كريمة** في إعادة تعريف دور المجتمع المدني، إذ فتحت المجال للمنظمات المحلية للمشاركة في تصميم وتنفيذ مشروعات تنموية كبرى في القرى الأكثر فقرًا. أتاحت هذه الشراكة فرصًا حقيقية لبناء قدرات المجتمع المحلي، وتفعيل آليات المشاركة الشعبية، وتعزيز الحوكمة، بما يضمن استدامة المشروعات وتملك المجتمعات لها. بذلك، يصبح المجتمع المدني شريكًا فعليًا في معركة مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، يعمل من خلال توفير الخدمات الأساسية، دعم البنية الاجتماعية، تعبئة الموارد، وتمكين صناع القرار المدني لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: دور وجهود التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي

فى يوم 28 من فبراير عام 2022 وتنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإعلان عن 2022 عاما للمجتمع المدني، وكان أول لقاء للأطراف الفاعلين في المجتمع المدني المصري في غرفة العمليات المركزية للمشروع القومي حياة كريمة لبحث سبل التعاون بين أطراف المجتمع المدني المصري، والذي نتج عنه كيان "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي."

والذي يضم 34 جمعية ومؤسسة أهلية وكيانات خدمية وتنموية منهم الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يضم فى عضويته 30 اتحاد نوعيًا و27 اتحاد إقليميًا، بيت الزكاة والصدقات المصري، جامعة القاهرة).

ويتواجد التحالف الوطني في 27 محافظة بما في ذلك كل المناطق الحدودية والنائية على سبيل المثال (62 جمعية شريكة في الوادي الجديد، 18 جمعية شريكة في شمال سيناء، 34 جمعية شريكة في جنوب سيناء).

كما يصل التحالف إلى جميع مستويات التنظيم الإداري، من خلال أكثر من 325 مقرا وفرعا مملوكة لمؤسساته، أكثر من 1200 مدرسة مجتمعية في 11 محافظة، 5688 نقطة تخزين على مستوي الجمهورية من خلال الجمعيات القاعدية، و30 ألف جمعية قاعدية (قامت بتقنين أوضاعها).

يضم التحالف الوطني 18600 موظفا وعاملا (أغلبهم من حملة المؤهلات العليا)، ومن كل التخصصات والمجالات، 251 ألف متطوع شاركوا في أنشطة التحالف الوطني في عام 2022، بإجمالي عدد ساعات التطوع 39 مليون ساعة تطوع خلال عام 2022. حيث تم إطلاق أكبر منصة لضم كل شباب التطوع في مصر تحت اسم الفريق الوطني للتطوع، وتم بدء برنامج تدريبي لبناء قدراتهم في 18 يناير 2023.

سعي التحالف لضم أعضاء جدد في جميع المجالات والتخصصات وتوسيع دائرة المشاركة كدليل دامغ على أن هذه التجربة تجربة وطنية وتريد تجميع الجهود التطوعية والأهلية تحت مظلة واحدة من أجل تعظيم الأثر

8.2 مبادرات التحالف الوطني للعمل الأهلي

تمثل المبادرات التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني ضمن التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي نموذجًا عمليًا لكيفية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد في مصر، وهي أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر توضح الآليات والاستراتيجيات المتبعة لتعزيز الحماية الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، وتحقيق أثر تنموي مباشر. وتهدف هذه المبادرات إلى توحيد الجهود بين مختلف منظمات المجتمع المدني، وتنسيق العمل مع الجهات الحكومية، وتوسيع نطاق الاستفادة للمواطنين في مختلف المحافظات، بما يعكس دور المجتمع المدني في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المحلية.

1 – مبادرة" كتف في كتف"

تُعد هذه المبادرة واحدة من أكبر برامج الحماية الاجتماعية في مصر، وتهدف لدعم الفئات الأولى بالرعاية من خلال توزيع صناديق تحتوي على المواد الغذائية الأساسية للأسر المستحقة. وقد استفاد من المبادرة نحو 25مليون مواطن قبل شهر رمضان لعام 2023، بمشاركة نحو 300 ألف متطوع ومتطوعة في مختلف المحافظات. وتركز المبادرة على توحيد جهود منظمات المجتمع المدني تحت مظلة واحدة، وتعزيز المشاركة الفعالة لجميع الجهات، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية لضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

2– مبادرة" أزرع"

تهدف هذه المبادرة إلى تنمية صغار المزارعين وزيادة الرقعة الزراعية، حيث تم تمكين نحو 100ألف مزارع لزراعة حوالي 150ألف فدان في المرحلة التجريبية الأولى، تشمل محاصيل القمح والفول الصويا، في محافظات: القليوبية، البحيرة، الدقهلية، المنيا، بني سويف، سوهاج، الفيوم، وأسيوط. وتهدف المبادرة إلى رفع إنتاجية القمح من 18 إلى 22 إردبًا للفدان، بإجمالي 3.3 مليون إردب، من خلال دعم التقاوي المعتمدة، والأسمدة والمخصبات، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمدارس الحقلية. وتستهدف الخطة التوسعية لعام 2023 زراعة مليون فدان من القمح وعدد من المحاصيل الاستراتيجية الأخرى.

3– مبادرة قوافل "ستر وعافية"

تقدم هذه القوافل مجموعة من الخدمات الإنسانية والتنموية، تشمل القوافل الطبية، توزيع المواد الغذائية، البطاطين، إقامة معارض ملابس بأسعار مخفضة، دعم الغارمات، توصيل المياه، ونشر ثقافة التطوع. كما تدعم القوافل بعض المشروعات التنموية وصغار الفلاحين، وامتدت خدماتها إلى 9محافظات : أسوان، الأقصر، قنا، سوهاج، القليوبية، الجيزة، كفر الشيخ، الغربية، والدقهلية، بالإضافة إلى الإسماعيلية.

4- مبادرة "مراكب الرزق"

تستهدف دعم صغار الصيادين بمحافظتى السويس وكفر الشيخ لتأمين مصادر دخل مستدامة لهم، من خلال تزويدهم بمراكب صيد حديثة مزودة بمحركات ومعدات كاملة، بما يمكنهم من تطوير حرفتهم وزيادة إنتاجيتهم وتعزيز دخلهم.

5- مبادرة "فرح قلبى"

تركز على دعم الأسر الأكثر احتياجًا في مناطق محددة مثل مراكز مغاغة، أبو قرقاص، وبني مزار في محافظة المنيا، من خلال توزيع الملابس الأساسية للأسر المستفيدة.

6 – مبادرة "المولد النبوي الشريف"

تهدف إلى تقديم دعم مالي وغذائي للأسر المستحقة، حيث تم صرف 600 جنيه إضافية على الرواتب الشهرية لحوالي 110**آلاف أسرة**، وتوزيع **1300طن لحوم** على مليون أسرة في مختلف المحافظات.

7- مبادرة المولد النبوي الشريف

ومن خلالها صرفت 600 جنيه إضافية على الرواتب الشهرية لـ 110 آلاف أسرة، وتوزيع 1300 طن لحوم على مليون أسرة. في كل محافظات الجمهورية.

9.2 دور وخصائص منظمات المجتمع المدني

يُشير مفهوم "المجتمع المدني" إلى مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تنشأ بمبادرات فردية أو جماعية، وتعمل بشكل مستقل عن الدولة، بهدف تحقيق مصالح مشتركة أو تقديم خدمات للمجتمع. تشمل هذه التنظيمات النقابات، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية.

يُعتبر المجتمع المدني سمة من سمات المجتمعات الحديثة، حيث يقوم على قيم الحداثة والتعاقد الاجتماعي.

في المقابل، يُشير مفهوم "المجتمع الأهلي" إلى الروابط التقليدية التي تجمع الأفراد بناءً على الانتماءات العائلية، العشائرية، القبلية، أو الطائفية. تتسم علاقات المجتمع الأهلي بميزات المجتمعات التقليدية ما قبل الوطنية، حيث تسود العلاقات الشخصية والولاءات الأولية. يُعتبر المجتمع الأهلي جزءًا من البنية الاجتماعية التقليدية، ويعكس القيم والعادات الموروثة.

وتتحمل منظمات المجتمع المدني مسؤولية تعزيز التنمية المجتمعية الشاملة في مجالات متعددة، على رأسها الصحة، والتعليم، والبحث العلمي، مع تركيز خاص على مواجهة الفقر ونقص الموارد المادية. وتضع هذه المنظمات الإنسان في مقدمة أولوياتها، قبل البنية التحتية، وتتنوع أدوارها المهنية بين المطالب، والمنظم، والموجّه أو الخبير، والمخطط، والمدافع، والمنفذ للبرامج.

وتهدف منظمات المجتمع المدني دائمًا إلى رفع مستوى معيشة المحتاجين وتحويلهم إلى عناصر فاعلة ومشاركة في المجتمع. وتسعى إلى توسيع نطاق خدماتها وعدد المستفيدين، من خلال التوسع في فروعها لتغطية أكبر عدد ممكن من المناطق والمحافظات الأكثر احتياجًا، مع الاستناد إلى بيانات دقيقة ونظام معلومات جغرافي إحصائي لرصد ودراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر في القرى الأكثر فقرًا في صعيد مصر.

كما تعمل هذه المنظمات على تنفيذ مشروعات تمكّن الأسر من الوصول إلى التنمية الحقيقية، مع اتباع أساليب علمية دقيقة ومعايير عالمية لضمان تحقيق أثر فعلي ومستدام في القرى الأكثر احتياجًا.

الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

جدول 5: الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

البند	المجتمع الأهلي	المجتمع المدني
التعريف	روابط تقليدية قائمة على الانتماءات العائلية أو القبلية أو الطائفية.	تنظيمات حديثة تقوم على أساس تعاقدي واختياري.
الطبيعة التنظيمية	روابط عائلية، عشائرية، قبلية أو طائفية.	مؤسسات حديثة مثل الجمعيات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات.
الاستقلال عن الدولة	قد يكون مرتبطًا بالسلطة التقليدية أو الدينية.	يعمل بشكل مستقل عن الدولة لتحقيق المصالح العامة أو الخاصة.
القيم والمبادئ	يستند إلى القيم التقليدية والعادات الموروثة.	يقوم على قيم الحداثة مثل الديمقراطية، المواطنة، وحقوق الإنسان.
الدور في التنمية	الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتقاليد الثقافية.	تعزيز المشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة.
التمويل	يعتمد على الموارد الذاتية والتبرعات المحلية غالبًا.	يعتمد على التمويل الذاتي أو الدولي أو الحكومي (بشروط واضحة).
الأهداف	تعزيز التضامن بين أفراد الجماعة أو الطائفة.	تحقيق الصالح العام أو الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات.
الأمثلة	**الروابط العائلية، العشائر، القبائل.**	الجمعيات الأهلية، المنظمات الحقوقية، الأحزاب السياسية.

خصائص المجتمع المدني

الفعل التطوعي :- إن أهم ما يميز المجتمع المدني هو الإرادة الحرة الاختيارية لا فرادة وهو بذلك يختلف عن العلاقات التي تتكون في الأسرة والعشيرة والقبيلة التي تكون مفروضة على الفرد.

1. التنظيم الجماعي المؤسسي :- يقوم المجتمع المدني على فكرة المؤسسية أي وجود تنظيم جماعي إرادي من حيث تنظيم العمل الإرادي بين أفراده على أسس ومعايير إرادية واختيارية.
2. الركن الأخلاقي والسلوكي :- يقوم المجتمع المدني على قيم عدة منها الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السامي. واستخدام الوسائل المتحضرة والضوابط الأخلاقية. وتقوم على قبول التنوع بين الذات والآخرين. وحقيم في تكوين الضمانات وتقوم على أسس ومعايير أخلاقية تتكرس من خلالها وفاعليتها التي تقوم بها وتعزز من خلالها القيم والسلوك
3. الاستقلالية :- إذ تعد من أهم الخصائص التي تميز المجتمع المدني. فلابد من تمتعه بالاستقلالية التي تساهم في أداء عمله بكل يسر. فان استقلالية المجتمع المدني عن سلطة الدولة تساعد على أداء عمله بكل وضوح وشفافية. ولذا لا يعني انفصال بين المجتمع

والسياسة ولكن دور المجتمع المدني يكون مكمل لدور الدولة والسلطة الحاكمة.

4. القدرة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها وهناك ثلاثة أنواع (التكيف الزمني – الجيلي – الوظيفي).
5. الاستقلال أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات والأفراد.
6. التعقد وتعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة.
7. التجانس وعدم وجود حركات داخل المؤسسة تؤثر في ممارسة أنشطها.

10.2 استراتيجيات منظمات المجتمع المدني في الحد من الفقر

تتبنّى منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من الفقر وتعزيز قدرات الفئات الهشة، وذلك انطلاقًا من دورها التكميلي للدولة وقدرتها على الوصول المباشر إلى المجتمعات المحلية. وتستند هذه الاستراتيجيات إلى رؤى وطنية وعالمية مشتركة، تُدرك أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب تدخلات متكاملة تشمل الحماية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة المجتمعية، والمناصرة، وتعزيز الشراكات.

وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجًا من خلال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتمكين الأفراد من بناء سُبل عيش مستدامة، وتعزيز قدرتهم على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، تعتمد منظمات المجتمع المدني منهجيات تجمع بين الرعاية والتنمية والتأثير في السياسات، بما يضمن تحقيق أثر طويل المدى في الحد من الفقر.

1. **استراتيجية الحماية الاجتماعية**

اعتمدت منظمات المجتمع المدني استراتيجية مستمدة من"*استراتيجية مصر للحماية الاجتماعية*"، المتوافقة مع الرؤية العالمية للقضاء على الفقر. ويقوم هذا التوجه على توفير برامج حماية اجتماعية شاملة تُسهم في تعزيز قدرة المجتمع على تحقيق أهدافه التنموية، وتوفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجًا. وتعمل برامج الحماية الاجتماعية على دعم الفئات الهشة، وتقليل تعرضها للمخاطر، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2. **استراتيجية الشراكة وبناء التحالفات**

ترى منظمات المجتمع المدني أن القضاء على الفقر لا يمكن تحقيقه من خلال جهودها المنفردة، ولذلك تعتمد على بناء شراكات واسعة مع جهات حكومية، ومؤسسات خاصة، ومنظمات أهلية أخرى.وتُعد هذه الشراكات عنصرًا رئيسيًا لتعزيز الموارد، وتبادل الخبرات، وتنسيق التدخلات، وضمان مشاركة السكان المتأثرين في صنع القرار.

كما قامت منظمات المجتمع المدني بتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة لتحسين حياة الفقراء، ومن أمثلة ذلك التعاون مع بنك ABC لدعم التعليم وتنمية الموارد البشرية داخل المجتمعات المحلية.

3. **استراتيجية تمكين الفقراء**

تركز منظمات المجتمع المدني على تعزيز القدرات الذاتية للفقراء من خلال تمكين الأسر والأفراد الباحثين عن العمل، خصوصًا في مناطق الفقر الشديد. ويتم ذلك عبر إقامة مشروعات إنتاجية مدرّة للدخل، وزيادة الوعي بالخدمات المتاحة التي تُسهم في تحسين أوضاعهم.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاعتماد الذاتي للفقراء، وتمكينهم من الوصول إلى سُبل العيش المستدامة، ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر بشكل تدريجي ومطّرد.

4. استراتيجية التشبيك والمناصرة

تعتمد منظمات المجتمع المدني على التشبيك مع الحكومة ومؤسسات الدولة، تليها ممارسة الضغط والتأثير، ثم التشبيك مع جمعيات مشابهة لتعزيز أثر التدخلات الموجهة لمواجهة الفقر

وتتفق هذه النتائج مع دراسة لُبنى العضّالي (2018) التي بيّنت أن أهم الاستراتيجيات المستخدمة وتشمل: تمكين الفقراء، المشاركة والتضامن، الإقناع، ثم الضغط والمناصرة. وتتيح هذه الاستراتيجيات لمنظمات المجتمع المدني التأثير في السياسات العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الهشة، وتوسيع مساحات المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات والحلول.

5. استراتيجية الإقناع وكسب التأييد

تتبنّى منظمات المجتمع المدني استراتيجية تعتمد على الإقناع وكسب التأييد من القيادات المجتمعية وصناع القرار لدعم الفقراء وتحديد احتياجاتهم الحقيقية. وتتحقق هذه الاستراتيجية عبر الحوار المجتمعي، وتقديم الأدلة التي تُظهر أهمية تحسين أوضاع الفئات الهشة، وعرض حلول عملية لمشكلاتها. كما تعمل على إقناع مجالس إدارات المنظمات المختلفة بضرورة تبنّي برامج تنموية تُعزز قدرات الفقراء وتمكّنهم من الوصول إلى حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

11.2 دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

يشكل محور التنمية المستدامة الاتجاهات العامة لنشاط المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر، خاصة بعد أن أصبح العالم يركز على التنمية المستدامة باعتبارها تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وليس الجانب الاقتصادي فقط. منذ عام 2016 أصبح هذا المفهوم إطارًا واضحًا يعكس أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والتي تعتمدها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة. ويُعد القضاء على الفقر والجوع من الأهداف الأساسية، إذ لم تنجح الجهود السابقة في القضاء على الفقر أو الحد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي هذا السياق، أشار د. محمد السعيد إبراهيم محمد الشناوي (2020) في دراسة بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر 2020–2030" إلى أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا مهمًا كمكمل للعمل الحكومي، من خلال مكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل القومي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء مؤسسات محلية قوية، بما يتوافق مع الهدف الأول "القضاء على الفقر" والهدف السادس عشر "السلام والعدالة والمؤسسات القوية."

أساليب تمويل منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالتنمية المستدامة

تمويل منظمات المجتمع المدني، عبر أساليب متعددة، لا يقتصر على مجرد تقديم المساعدات، بل يخلق فرص إنتاجية، ويعزز الاستقلال الاقتصادي، ويدعم المشاركة المجتمعية، ويبني مؤسسات قوية . وبالتالي، يرتبط مباشرة بالهدف الأول" القضاء على الفقر." و "الهدف السادس عشر" السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

أساليب تمويل منظمات المجتمع المدني:

1. **التمويل الذاتي والمشاريع الإنتاجية**

- تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، مثل ورش الإنتاج المحلي أو الأنشطة الزراعية والخدمية.
- هذه المشاريع تمنح الفقراء والعاطلين عن العمل فرصة للمشاركة في الإنتاج، مما يقلل اعتمادهم على المساعدات المباشرة ويزيد دخلهم الشخصي.
- العلاقة بالتنمية المستدامة: هذه الآلية تدعم الهدف الأول: القضاء على الفقر، وتخلق بيئة اقتصادية مستدامة تمكن المجتمعات المحلية من الاعتماد على الذات.

2. **التمويل من التبرعات والهبات**

- تشمل تبرعات الأفراد والجمعيات المحلية والدولية، وكذلك الدعم المالي من الشركات والقطاع الخاص.
- يتم توجيه هذه الموارد لبرامج الرعاية الاجتماعية، التعليم، الصحة، ومشاريع تمكين الفئات المهمشة.
- العلاقة بالتنمية المستدامة: يسهم هذا التمويل في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبالتالي يساهم في تحقيق الهدفين الأول والسادس عشر.

3. **التمويل الحكومي أو الشراكات مع القطاع العام**

- بعض المنظمات تتلقى دعمًا من الحكومة أو شراكات مشتركة لتنفيذ برامج تنموية.
- هذه الشراكات تساعد على تحقيق استدامة البرامج، وضمان تغطية أكبر للفئات المستهدفة.
- العلاقة بالتنمية المستدامة: يدعم هذا التعاون بناء مؤسسات محلية قوية وشفافة، بما يتوافق مع الهدف السادس عشر، ويضمن فعالية التدخلات التنموية.

4. **التمويل عبر الصناديق والمنح الدولية**

- تحصل بعض المنظمات على منح من مؤسسات دولية أو صناديق تنموية لدعم مشاريع محددة مثل التعليم، الصحة، وتمكين المرأة.
- العلاقة بالتنمية المستدامة: تمكين هذه المنح للمنظمات من تنفيذ مشاريع مستدامة يعزز المساواة، الحد من الفقر، وبناء قدرات المجتمع المدني.
- تمويل الابتكار الاجتماعي والتعاون مع القطاع الخاص
- بعض المنظمات تطلق مبادرات مبتكرة لجذب التمويل من خلال الشراكات مع شركات ومؤسسات تهدف إلى أثر اجتماعي إيجابي.
- العلاقة بالتنمية المستدامة: هذه الأساليب تخلق حلولًا مبتكرة ومستدامة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من قدرة المجتمعات على الاعتماد على الذات.

12.2 دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التخطيط بالمشاركة في مكافحة الفقر لتحقيق التنمية المستدامة:

العمل التخطيطي هو عملية جماعية تشمل مشاركة جميع المعنيين، ويهدف إلى وضع استراتيجيات وسياسات تسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحديد أهداف ومصالح محددة للمجتمع. ويعني التخطيط تحديد أهداف متناسقة وفق أولويات محددة، واختيار الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع ملموس، ما يبرز أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في قيادة وتفعيل التخطيط بالمشاركة، إذ تسهم في جمع أصوات المجتمع المحلي والفئات المهمشة لضمان أن الخطط التنموية تعكس احتياجاتهم الحقيقية، كما تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات التخطيط والتنفيذ، ودعم بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكين المجتمعات من المشاركة الفاعلة في صنع القرار. ويأتي هذا الدور في صميم جهود مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعد منظمات المجتمع المدني شريكًا رئيسيًا للحكومات والمؤسسات المحلية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنموية تراعي المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأكمله، بما يحقق التكامل بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة.

أهمية إشراك المواطنين في عملية التنمية وأثره على المشاريع التنموية

1. **تعزيز فعالية وكفاءة المشاريع التنموية:**
يساهم إشراك المواطنين في مراحل التخطيط والتنفيذ في ربط أهداف المشاريع التنموية باحتياجات المستفيدين، مما يعزز من كفاءتها ويزيد من فرص نجاحها وتحقيق تأثير مستدام.
2. **خفض التكاليف وتحقيق الاستدامة:**
المشاركة الطوعية للمواطنين، إلى جانب مساهمة القطاع الخاص في بعض جوانب المشاريع، تعمل على تقليل تكاليف البرامج التنموية وتعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة.
3. **تنمية المسؤولية والوعي المجتمعي:**
تشجع المشاركة على تعزيز شعور المواطنين بمسؤولياتهم تجاه تنمية مجتمعاتهم، وتحد من السلوكيات السلبية مثل الإهمال أو عدم الانتماء، ما يساهم في بناء قيم إيجابية مستمرة.
4. **تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية:**
يسهم التخطيط التشاركي في تعزيز التنسيق بين الأجهزة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني، ويجعل المسؤولية التنموية مشتركة، كما يساعد في تحديد أولويات المشاريع التنموية، خصوصًا تلك التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا، من خلال دعم استدامة جهود منظمات المجتمع المدني.

معايير واشتراطات التخطيط بالمشاركة

1. إشراك جميع الفئات المعنية :التأكد من مشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، الفئات المهمشة، القطاع الخاص، والحكومة، لضمان شمولية القرارات.
2. الشفافية والمساءلة :توفير آليات واضحة للشفافية ومراقبة الأداء، بما يضمن متابعة التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوة.
3. بناء القدرات :تطوير مهارات الأطراف المشاركة وقدراتهم على التخطيط، الإدارة، واتخاذ القرار لضمان فعالية المشاركة.
4. استخدام بيانات ومعلومات موثوقة :الاعتماد على معلومات دقيقة وحديثة لدعم اتخاذ القرار ووضع الخطط الواقعية.
5. استمرارية المشاركة :ضمان مشاركة مستمرة على مدار جميع مراحل التخطيط والتنفيذ، وليس فقط في مرحلة إعداد الخطة، لتعزيز ملكية المجتمع المحلي للخطة.
6. تقييم ومراجعة الخطة :وجود آلية لتقييم نتائج الخطة وإدخال التعديلات اللازمة وفقًا للظروف والتغيرات المجتمعية

في مصر، تواجه تطبيق مبادئ التخطيط بالمشاركة عدة تحديات، أبرزها: غياب نص قانوني يفعّل التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإداري والبيروقراطي.
ولمعالجة هذه الصعوبات يقترح الباحث ما يلي:

1. **ترسيخ مبدأ المشاركة أمام جميع الفئات:**
بحيث تعكس الخطط احتياجات ومشكلات الفئات الفقيرة، ويُعتبر إشراك المواطنين في إعداد الموازنات خطوة عملية لإظهار موازنة واقعية قابلة للتطبيق، إذ يعتمد نجاح هذه الموازنة كأداة للتخطيط والمراقبة على العنصر البشري المدرب.
2. **تفعيل التشريعات والتدريب:**
التركيز على أهمية التشريعات التي تدعم التخطيط بالمشاركة لمكافحة الفقر، مع العمل على تدريب أعضاء منظمات المجتمع المدني على أساليب التخطيط بالمشاركة، بما يسهم في الوصول إلى تنمية مستدامة.

13.2 منظمات المجتمع المدني والحكم الرشيد للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

منذ بدايات التسعينيات، اعتُبر الحكم الرشيد عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، وتشير الدراسات، إلى أن تطبيق الحكم الرشيد يساهم في الحد من الفقر من خلال تقليل الفساد، وتحسين المركزية الإدارية، وإدارة الموارد البشرية بشكل أفضل، حتى أن بعض الوكالات المانحة تشترط تطبيق مبادئ الحكم الرشيد للحصول على المساعدات الإنمائية. ويؤدي تطبيق نظام الحكم الرشيد إلى القضاء على أشكال الفساد المالي والإداري من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني من العمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة في جميع الأنشطة، خاصة البرامج والمشروعات التي تهدف إلى الحد من الفقر ومعالجة سوء توزيع الدخل.
ويُظهر ما سبق أن الحكم الرشيد يمثل أساسًا لإقامة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد المجتمعية، مع احترام حقوق الإنسان والتعددية داخل منظمات المجتمع المدني. فقد أصبح دور المجتمع المدني حيويًا، إذ لم تعد التنمية حكرًا على الحكومات، بل أصبح الأمل مرتبطًا بمشاركة المجتمع المدني الفاعلة. ويتميز الحكم الرشيد باحترام القانون وسيادته، وتحقيق العدالة والإنصاف، ووضع خطط واضحة ومرنة للتنمية، مع استخدام الموارد والكفاءات بأمثل شكل. كما يقوم على الشفافية من خلال تدفق المعلومات المستمر وسهولة الوصول إليها، خصوصًا فيما يتعلق بمصادر التمويل على مستوى المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، وحتى الأفراد، نظرًا لحساسية وغموض هذه الموارد. ويعزز الحكم الرشيد ضرورة المشاركة والتوافق لتحقيق المصلحة العامة، ويعتمد على وجود مؤسسات مركزية فعالة ونظام تشريعي منظم. وهو ليس هدفًا في ذاته، بل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان استدامة منظمات المجتمع المدني.
ولذا أصبح الاهتمام بالحكم الرشيد ضرورة عامة، وخصوصًا داخل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد متمثلة في:

1- سيادة القانون والمسؤولية

- تطبيق قوانين واضحة تحاسب المسؤولين وتضمن العدالة والنزاهة في العمل العام.
- تعزيز الإطار التشريعي الذي يمكّن من الحد من الفساد وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

2- الشفافية وتدفق المعلومات

- إتاحة المعلومات للجمهور بسهولة، خصوصًا ما يتعلق بإدارة الموارد والتمويل.
- تمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من متابعة الأداء العام واتخاذ قرارات على أسس معلنة.

3- المحاسبة والرقابة

- خضوع المؤسسات والمسؤولين لآليات رقابية فعالة داخلية وخارجية.
- اعتماد معايير واضحة للتقييم لضمان تحقيق النتائج بكفاءة.

4- المشاركة المجتمعية

- فتح المجال أمام المواطنين، خصوصًا الفئات الفقيرة، للمساهمة في تحديد أولويات الخطط والمشروعات.
- دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية ومتابعة تنفيذها.

5- إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية

- استخدام الموارد بكفاءة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن.
- تطوير القدرات المؤسسية وتحسين آليات اتخاذ القرار.

6- اللامركزية وتعزيز فعالية المؤسسات المحلية

- توزيع الصلاحيات والاختصاصات بما يعزز سرعة تقديم الخدمات وكفاءتها.
- تمكين وحدات الإدارة المحلية من التخطيط والتنفيذ بما يعكس الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات.

7- مكافحة الفساد

- تبني سياسات واضحة للحد من الفساد المالي والإداري.
- تعزيز ثقافة النزاهة والالتزام الأخلاقي على مستوى المؤسسات والأفراد.

8- التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة

- اعتماد الحكم الرشيد كأداة لخفض الفقر وتحسين جودة الحياة.
- ربط الدعم والتمويل الدولي بشروط تشجّع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في الدول النامية.

14.2 التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

تواجه منظمات المجتمع المدني في مصر تحديات مركبة تعيق فاعليتها في مواجهة الفقر، رغم الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه كشريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فضعف التمويل وتذبذب مصادره يمثلان أحد أبرز المعوقات؛ إذ تعتمد معظم المنظمات على تبرعات فردية وحملات موسمية تتأثر بالظروف الاقتصادية الضاغطة، خاصة بعد جائحة كورونا وارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج تنموية تتوافق مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر. كما أن السياق الاجتماعي والثقافي في مصر يشهد تحديات تتعلق بضعف الوعي المجتمعي بطبيعة عمل المنظمات وانتشار الشائعات التي تقلل من مصداقيتها، مما ينعكس سلبًا على حجم التبرعات والمشاركة التطوعية، وهو ما يعوق تحقيق الهدف 17 الخاص بالشراكات الفاعلة.

وعلى المستوى المؤسسي، تعاني العديد من منظمات المجتمع المدني من محدودية الكوادر المؤهلة وضعف نظم المتابعة والتقييم وغياب التخطيط الاستراتيجي، مما يحد من قدرتها على قياس أثر تدخلاتها وتوجيه برامجها نحو التمكين الاقتصادي طويل المدى، وهي عناصر محورية لتحقيق أهداف مثل العمل اللائق (الهدف 8) والتعليم الجيد (الهدف 4) والصحة الجيدة (الهدف 3). ويضاف إلى ذلك التحديات التنظيمية المرتبطة بالقوانين والإجراءات، والتي قد تؤخر تنفيذ المبادرات أو تحد من مرونة المنظمات في الوصول السريع إلى الفئات الأكثر احتياجًا. كما يظل ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أحد العوامل التي تؤدي إلى تشتت الجهود وتكرار البرامج بدلًا من تكاملها، وهو ما يقلل من الأثر التنموي المتوقع على المجتمعات المحلية.

وفي ظل التوجه الوطني نحو التحول الرقمي، تواجه المنظمات أيضًا تحدي تطوير بنيتها التكنولوجية وتعزيز قدرتها على إدارة البيانات، وهو عنصر أساسي لتحقيق الشفافية ورفع كفاءة الخدمات، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030. كما يمثل ضعف استدامة البرامج تحديًا ملحوظًا، إذ لا تزال العديد من التدخلات تعتمد على المساعدات العينية قصيرة المدى بدلًا من مشروعات التمكين الاقتصادي التي تضمن للخروج من دائرة الفقر على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يصبح تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، وتوسيع شراكاتها، وتحسين بيئتها التنظيمية والإدارية، مدخلًا حاسمًا لتعزيز دورها كشريك أصيل في مواجهة الفقر ودعم مسار التنمية المستدامة في مصر.

جدول تحليلي لأهم تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر

الأثر على جهود مكافحة الفقر	أمثلة واقعية/شائعة	وصف التحدي	نوع التحدي
عدم القدرة على تغطية احتياجات المستفيدين، تقليص البرامج، صعوبة الاستدامة	ضعف التبرعات، الاعتماد على حملات موسمية، تأخر وصول المنح	محدودية الموارد المالية وتذبذب مصادر التمويل	تحديات التمويل
انخفاض الثقة والمشاركة، تراجع التبرعات، ضعف قاعدة المتطوعين	سوء الفهم حول المصداقية، الشائعات، ضعف الوعي بالعمل التطوعي	ضعف إدراك المجتمع لدور المنظمات وانتشار الصور النمطية	التحديات الاجتماعية والثقافية
ضعف الفعالية، صعوبة التقييم، انخفاض فرص التمويل والشراكات	نقص الموظفين المؤهلين، ضعف قدرات المتابعة والتقييم، غياب الخطط طويلة المدى	ضعف البنية التنظيمية ونقص الكفاءات	التحديات المؤسسية والإدارية
تعطيل المبادرات، ضعف المرونة، محدودية التطوير	تأخر الإجراءات، صعوبة تسجيل المشاريع، قيود التمويل الأجنبي	تعقيدات القوانين المنظمة لعمل الجمعيات	التحديات القانونية والتنظيمية
تشتت الجهود، تكرار البرامج، ضعف التأثير	غياب منصات التنسيق، المنافسة بدل التكامل	ضعف التعاون بين المنظمات والجهات الحكومية والخاصة	تحديات التنسيق والتشبيك
زيادة عدد المستفيدين مقارنة بالقدرات المتاحة	التضخم، البطالة، ضعف القوة الشرائية	زيادة معدلات الفقر وتدهور الاقتصاد	التحديات الاقتصادية العامة
صعوبة قياس الأثر، بطء التواصل	غياب قواعد البيانات، الاعتماد على العمل الورقي	ضعف استخدام التكنولوجيا في العمل المؤسسي	التحديات التكنولوجية
استمرار الاعتماد على المعونات، ضعف التأثير طويل الأمد	غلبة النهج الإغاثي، قلة مشروعات التمكين الاقتصادي	صعوبة تنفيذ برامج طويلة المدى	تحديات الاستدامة

جدول6: أهم تحديات منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر

15.2 النجاحات التي حققتها منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر المتعدد الأبعاد

حققت منظمات المجتمع المدني في مصر والمنطقة العربية تقدمًا ملموسًا في التصدي لأبعاد الفقر المختلفة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الخدمية. فقد استطاعت هذه المنظمات الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة في المناطق الحضرية والريفية، من خلال برامج دعم مباشر تُلبّي الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملبس والمأوى، إلى جانب مبادرات أكثر استدامة تعزز قدرة الأسر على تحسين أوضاعها المعيشية على المدى الطويل. ومن أبرز نجاحاتها تطوير مشروعات صغيرة للأسر الفقيرة عبر توفير التدريب والتمويل متناهي الصغر، مما ساهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل وتحسين القدرة على الاعتماد على الذات. كما أسهمت في تعزيز رأس المال البشري من خلال برامج التعليم غير الرسمي، والأنشطة التوعوية، والخدمات الصحية المتنقلة التي تصل إلى المناطق المحرومة. إضافة إلى ذلك، لعبت دورًا محوريًا في حشد الجهود المجتمعية والشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص، مما مكّنها من توسيع نطاق تدخلاتها وضمان استدامة أثرها. وبفضل هذا الدور المتنامي، أصبحت هذه المنظمات عنصرًا أساسيًا في منظومة التنمية، ومساهمًا مباشرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها القضاء على الفقر، وتحسين جودة الحياة للفئات المهمشة.

كما أظهرت الدراسات أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا محوريًا في تحسين أوضاع المناطق العشوائية والريفية، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين السكان اقتصاديًا واجتماعيًا، ونشر الوعي والمهارات الحياتية.

دور منظمات المجتمع المدني في معالجة مشكلات المناطق العشوائية

أولًا: معالجة المشكلات الصحية

- المساهمة في تحسين نظافة الشوارع والبيئة المحيطة.
- تنظيم وتقديم برامج التوعية الصحية عبر المؤتمرات، والندوات، وورش العمل.
- دعم الخدمات الصحية لسكان المناطق العشوائية من خلال البرامج الصحية الخيرية.
- توفير الخدمات الصحية المباشرة، بما في ذلك إنشاء عيادات صحية لتحسين جودة الخدمة داخل المستشفيات الحكومية.

ثانيًا: معالجة المشكلات الاجتماعية

- الدفاع عن حقوق الإنسان لسكان المناطق العشوائية.
- تشجيع مشاركة السكان المحليين في التعرف على مشكلاتهم والمساهمة في إيجاد حلول لها.
- نشر التوعية الدينية والثقافية لتعزيز القيم الاجتماعية بين سكان المناطق العشوائية.

ثالثًا: معالجة المشكلات التربوية والتعليمية

- تنظيم وتقديم برامج التثقيف والتعليم عبر المؤتمرات، والندوات، وورش العمل.
- إنشاء دور حضانة للأطفال لتوفير بيئة تعليمية مبكرة.
- تأسيس المدارس الابتدائية وتحسين مستوى التعليم في المناطق العشوائية.
- المساعدة في فتح فصول محو الأمية للكبار لتحسين فرص التعلم المستمر.

رابعًا: معالجة المشكلات الاقتصادية

- العمل على توفير فرص عمل مناسبة للشباب العاطل.
- تقديم مساعدات للأسر الفقيرة لدعم استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.
- الاهتمام بتطوير مشاريع الأسر المنتجة لتعزيز الدخل المحلي وتحسين ظروف المعيشة.

المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في مواجهة الفقر ومشكلات المناطق العشوائية

- ضعف مشاركة النساء والفتيات في العمل التطوعي داخل هذه المناطق.

- عدم وجود خطط تنموية واضحة تستجيب لاحتياجات سكان المناطق العشوائية.
- عدم مشاركة القيادات الشعبية في تحديد وتلبية احتياجات السكان المحليين.
- نقص البيانات الإحصائية الدقيقة حول حاجات السكان، مما يصعب التخطيط الفعال.
- انخفاض مستوى الخدمات المقدمة من قبل بعض منظمات المجتمع المدني مقارنة بالحاجة الفعلية.

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات الريفية

شهد الريف المصري عبر تاريخه الطويل ظروفًا صعبة أدت إلى تهميشه، خاصة مع تركّز أغلب الخدمات والمشروعات التنموية في المناطق الحضرية، مما وسّع الفجوة بين الريف والمدينة وأدى إلى شعور الريفيين بالعزلة والحرمان. ورغم ذلك ظلّ الريف هو المصدر الحقيقي لثروة مصر، والعامود الأساسي للمجتمع، نظرًا لاعتماده الكبير على الإنتاج الزراعي ودوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت مصر تطمح إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لأبنائها، فإن نقطة البداية الحقيقية يجب أن تكون من تنمية القرية، وهو ما دفع الدولة إلى تبنّي خطط تنموية طموحة لتحسين الأوضاع في الريف.

ومع التحولات العالمية مثل التحرير الاقتصادي، وتقليل دور الدولة، وتحرير التجارة، وظهور التكتلات الاقتصادية، وما نتج عنها من زيادة معدلات الفقر والبطالة، أدركت الدولة حاجتها إلى شريك يعتمد عليه في مواجهة هذه التحديات. ومن هنا برز دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها قوة مساندة ومكمّلة لجهود الحكومة، وقادرة على تقديم مساعدات وخدمات تنموية تعالج الكثير من مشكلات الريف.

دور منظمات المجتمع المدني في معالجة مشكلات المجتمعات الريفية

معالجة المشاكل الاقتصادية

تشمل المبادرات دعم الأسر والفئات المهمشة اقتصاديًا من خلال تقديم المساعدات المالية والقروض متناهية الصغر، بالإضافة إلى توفير برامج تمويل صغيرة ومتوسطة للأسر المنتجة والشباب، مما يساهم في دعم المشروعات الصغيرة وتمكين المستفيدين اقتصاديًا وتحسين مستوى الدخل. كما تتضمن المبادرات تدريب المستفيدين على إدارة المشروعات وأساليب التسويق، بما يعزز استدامة المشروعات ويزيد من فرص نجاحها وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي للأسر الريفية.

معالجة مشاكل التعليم

تشمل المبادرات مواجهة تحديات التعليم في الريف من خلال سداد رسوم الطلاب غير القادرين، وتقديم المعونات والمستلزمات الدراسية للطلاب المحتاجين. كما تُقام فصول لمحو الأمية للأطفال والكبار، وتُوفر وسائل المواصلات لنقل الأطفال من المناطق البعيدة لضمان استمرار التحاقهم بالمدارس. إلى جانب ذلك، تنظم المنظمات دورات تدريبية على الحاسب الآلي لتطوير مهارات الطلاب والشباب، بما يسهم في رفع جودة التعليم وتوسيع فرص التعلم في المجتمعات الريفية.

دعم وتمكين الأسر المحتاجة :تعمل منظمات المجتمع المدني على تقديم مساعدات متكاملة للأسر الفقيرة تشمل المعونات العينية مثل المواد الغذائية والملابس والبطاطين والأدوات المنزلية، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي والاجتماعي عبر تحسين السكن، تمويل المشروعات الصغيرة، تقديم مساعدات نقدية طارئة، ودعم التعليم لأبناء الأسر محدودة الدخل. كما تسعى هذه المنظمات لربط الأسر ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتقليل الفقر.

معالجة المشاكل الصحية

تشمل المبادرات تحسين الوضع الصحي للسكان من خلال إنشاء مستوصفات علاجية تقدم الخدمات الطبية بأجر رمزي، وتنظيم ندوات للتوعية الصحية حول الأمراض والوقاية منها. كما تُقام حملات للتبرع بالدم والمشاركة في حملات التطعيم ضد الأمراض المختلفة، وتُوفر الأدوية للمرضى غير القادرين. إلى جانب ذلك، تُركز المبادرات على توعية الأسر بأهمية تطعيم الأطفال وتعزيز الوعي بالصحة الإنجابية، بما يسهم في تحسين الصحة العامة والوقاية من الأمراض في الريف.

معالجة مشاكل الشباب

تشمل المبادرات دعم الشباب من خلال إقامة مشروعات توفر فرص عمل للخريجين الجدد، وتنظيم برامج تدريبية عملية لتأهيل الأفراد على مختلف الحرف والمهن اليدوية، بالإضافة إلى إنشاء أندية اجتماعية ومراكز توعية لتعزيز الثقافة المجتمعية والتوعية بمخاطر المسكرات والمخدرات. كما تقدم المنظمات قروضًا مسرّة للشباب لدعم مشروعاتهم الصغيرة، وتعمل على توعية الشباب بأهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الإيجابية التي تقوّي المجتمع، فضلاً عن اكتشاف القادة المحليين لدعم نشر الثقافة المجتمعية وتشجيع مشاركة الشباب الفعّالة في برامج التنمية المحلية.

معالجة مشاكل المرأة الريفية

تشمل المبادرات دعم المرأة الريفية من خلال إقامة مكاتب للتوجيه والاستشارات الأسرية، وإنشاء الأندية النسائية ودور للراغبات في التعليم أو العمل (طالبات وموظفات)، بالإضافة إلى تنظيم مراكز تدريب مهني للفتيات والسيدات على مختلف الحرف والمهن. كما تُقام معارض دائمة ومؤقتة للأسر المنتجة، وتُقدم خدمات متنوعة للمرأة العاملة، وتشمل الدورات التدريبية للرائدات الريفيات وندوات للتوعية بأهمية الاستقرار الأسري.

كما تعمل المنظمات على إنشاء حضانات للأطفال، ومساعدة السيدات في استخراج الوثائق الرسمية مثل الرقم القومي، وتقديم قروض ميسرة، ودعم تجهيز الفتيات الفقيرات عند الزواج، وتعزيز قدرة المرأة على رعاية الأطفال بشكل صحي. إضافة إلى ذلك، تُوفر كافة الخدمات الصحية للمرأة، وتُنظم برامج لتدريبها على الحفاظ على نظافة المنزل وتحسينه، فضلاً عن عقد ندوات لتوعيتها بحقوقها القانونية، بما يسهم في تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وتعزيز دورها في تنمية المجتمع الريفي.

الدور المتمايز لمنظمات المجتمع المدني لتنمية المجتمعات الريفية والحضرية

جدول 7: الدور المتمايز لمنظمات المجتمع المدني

البند	المجتمعات الحضرية	المجتمعات الريفية
معالجة المشكلات الاجتماعية	• الدفاع عن حقوق الإنسان لسكان المناطق العشوائية. • تشجيع مشاركة السكان في التعرف على مشكلاتهم والمساهمة في إيجاد حلول لها. • نشر التوعية الدينية والثقافية	-
معالجة المشكلات الصحية	• تحسين نظافة الشوارع والبيئة المحيطة. • برامج التوعية الصحية • إتاحة الوصول إلى الخدمة داخل المستشفيات الحكومية	• إنشاء مستوصفات علاجية تقدم الخدمات الطبية بأجر رمزي • تنظيم ندوات للتوعية الصحية • حملات التطعيم ضد الأمراض المختلفة • تُوفير الأدوية للمرضى غير القادرين • توعية الأسر بأهمية تطعيم الأطفال • تعزيز الوعي بالصحة الإنجابية

البند	المجتمعات الحضرية	المجتمعات الريفية
معالجة المشكلات التربوية والتعليمية	• تنظيم وتقديم برامج التثقيف والتعليم • إنشاء دور حضانة للأطفال لتوفير بيئة تعليمية مبكرة. • تأسيس المدارس الابتدائية. • فتح فصول محو الأمية للكبار لتحسين فرص التعلم المستمر.	• سداد رسوم الطلاب غير القادرين • تقديم المعونات والمستلزمات الدراسية للطلاب المحتاجين • فصول لمحو الأمية للأطفال والكبار • تُوفير وسائل المواصلات لنقل الطلبة • دورات تدريبية على الحاسب الآلي
معالجة المشكلات الاقتصادية	• توفير فرص عمل مناسبة للشباب العاطل. • تقديم مساعدات للأسر الفقيرة • تطوير مشاريع الأسر المنتجة	• تقديم المساعدات المالية • القروض متناهية الصغر • توفير برامج تمويل صغيرة ومتوسطة للأسر المنتجة والشباب، • تدريب المستفيدين على إدارة المشروعات وأساليب التسويق.
معالجة مشاكل الشباب	-	• توفير فرص عمل للخريجين الجدد • برامج تدريبية للتأهيل الحرفي والمهن اليدوية • إنشاء أندية اجتماعية ومراكز توعية • التوعية بمخاطر المسكرات والمخدرات • قروضًا ميسرّة للشباب للحد من الهجرة الداخلية والغير شرعية • برامج توعية بأهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الإيجابية • برامج اكتشاف ودعم القيادات الشبابية ودمجهم في برامج التنمية المحلية.
معالجة مشاكل المرأة الريفية		• إقامة مكاتب للتوجيه والاستشارات الأسرية • إنشاء الأندية النسائية • دعم الراغبات في التعليم أو العمل (طالبات وموظفات)

البند	المجتمعات الحضرية	المجتمعات الريفية
		• مراكز تدريب مهني للفتيات والسيدات • معارض دائمة ومؤقتة للأسر المنتجة • دورات تدريبية للرائدات الريفيات • إنشاء حضانات للأطفال • مساعدة السيدات في استخراج الوثائق الرسمية • ندوات للتوعية بالحقوق القانونية

جدول تحليلي مقارن لنجاحات منظمات المجتمع المدني في مصر والأردن

المحور / البُعد	مصر	الأردن	الاختلاف الجوهري
توسيع نطاق الخدمات للفئات المستهدفة	نجحت المنظمات في الوصول إلى مختلف الفئات المهمشة)الأطفال، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة (من خلال برامج غذائية، صحية وتعليمية، إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة.	ركّزت المنظمات على تحديد" جيوب الفقر " في مدينة عمان وتقديم خدمات محددة مثل التدريب المهني والدعم المادي المباشر.	في مصر، هناك تنوع أوسع في الفئات المستهدفة والخدمات، بينما في الأردن هناك تركيز جغرافي دقيق واستهداف نقاط فقيرة محددة.
تمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً	برامج تمكينية مثل التدريب المهني، قروض صغيرة، ودعم المشروعات الصغيرة، مما زاد من استقلالية الأسر اقتصاديًا.	برامج تدريب وتأهيل للمجتمع المحلي وورش عمل لتطوير المهارات، مما أسهم في خلق فرص عمل محدودة وتحسين إدارة الموارد.	في مصر، المنظمات توفر دعم مالي مباشر)قروض/مشروعات (إلى جانب التدريب، بينما في الأردن التركيز الأكبر على التدريب والتمكين دون دعم مالي مباشر واسع النطاق.
تعزيز المشاركة المجتمعية	إشراك المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ البرامج، مما عزز الانتماء والمسؤولية تجاه المبادرات التنموية.	إشراك الفئات المستهدفة في الأنشطة وورش العمل لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.	في مصر، المشاركة أكثر شمولية وتغطي تصميم وتنفيذ البرامج، بينما في الأردن المشاركة تركز على الأنشطة والورش فقط.
التأثير على التنمية المحلية	تحسين الخدمات الأساسية) تعليم، صحة (ورفع الوعي الاجتماعي والحد من آثار الفقر على المستوى المحلي.	تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة وزيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مع تعزيز قدرات المجتمع المحلي على مواجهة التحديات.	في مصر، التأثير شامل ويشمل التوعية والخدمات الأساسية والتنمية المحلية، بينما في الأردن التأثير مركز على الخدمات الأساسية وتنمية المهارات دون تغطية واسعة للتوعية.

جدول8: نجاحات منظمات المجتمع المدني في مصر والأردن

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية/ الميدانية

المنهجية البحثية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي ، حيث يتم وصف الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالبرامج والتدخلات التي تنفذها هذه المنظمات في مصر. وقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان رقمي عبر Google Forms استهدف العاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظة القاهرة، لتقييم فعالية البرامج والتدخلات، ورصد التحديات والنجاحات من وجهة نظر المستجيبين. كما تم مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بدور المجتمع المدني في التنمية ومكافحة الفقر متعدد الأبعاد، مع التركيز على الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد 2022 ودراسات أخرى قومية وإقليمية من الأردن والسعودية (القصيم)، لتعزيز السياق التحليلي للبحث.

حدود البحث

يركز البحث على الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد في مصر، مع التركيز على الأبعاد التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية مثل السكن ومستوى الدخل، وتغطي الدراسة أنشطة ومبادرات المنظمات في محافظة القاهرة، مع الإشارة إلى البرامج التي تمتد إلى المجتمعات الريفية في صعيد مصر والمناطق الحضرية ذات التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، خاصة في المناطق العشوائية بمحافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية. وتشمل الفترة الزمنية للبحث من عام 2015 حتى عام 2023، وهي مرحلة اتسمت بتحولات مهمة في السياسات التنموية ومبادرات مكافحة الفقر، مثل إطلاق "رؤية مصر 2030"، وتحديث الإطار التشريعي لعمل المجتمع المدني، مما يجعل هذه الفترة مناسبة لتحليل تحولات أدوار المجتمع المدني وفاعلية تدخلاته في التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد.

محاور الاستبيان

تم تصميم الاستبيان ليغطي أربعة محاور رئيسية تتوافق مع أهداف البحث:

المحور الأول: التعرف على الدور الأساسي للمنظمات في مواجهة الفقر واستخلاص فجوات الأداء مقارنة بالبيانات المرجعية للدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد

المحور الثاني: التعرف على مدى إدراك العاملين لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد للتعرف على مجالات عمل المنظمة وخبرات العاملين المستجيبين..

المحور الثالث: التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني، بهدف استخلاص الدروس المستفادة لتعزيز دور هذه المنظمات مستقبلاً.

المحور الرابع: التعرف على نجاحات وتأثير جهود منظمات المجتمع المدني التعرف على آراء العاملين بشأن أهم النجاحات وقوة تأثير البرامج والمشروعات التي يضطلعون بها، ورأيهم في تأثير دور المجتمع المدني بشكل عام في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد.

العينة المستجيبة شارك في الاستبيان **58 من العاملين في 14 منظمة مجتمع مدني**، تمثل منظمات متنوعة في الحجم والتخصص، مما ساهم في إثراء النتائج وشموليتها. يعكس تنوع التخصصات والخبرات قدرة الدراسة على تقديم صورة دقيقة وشاملة لأداء منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وربط تدخلاتها بالمعايير المرجعية للدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد.

*** جداول تحليل أستجابات العينة المستجيبة بالمرفقات ص 49

1. نتائج البحث (المستخلصة من الدراسة النظرية والميدانية)

الهدف الأول: التعرف على ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد.

يُعرَّف الفقر بأنه حالة من الحرمان يحيا فيها الأفراد أو الأسر، بحيث لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة. ولا يقتصر مفهوم الفقر على غياب الدخل أو نقص الموارد المالية، بل يمتد ليشمل الحرمان من التعليم، والرعاية الصحية، والسكن اللائق، والمياه النظيفة، والقدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(UNDP & OPHI, 2019) .

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)** لتقييم الفقر عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، ويحتوي كل منها على مؤشرات فرعية تُبرز أشكال الحرمان المختلفة.

وفي مصر، تم تطوير المؤشر الوطني للفقر متعدد الأبعاد بالتعاون بين الحكومة المصرية، ESCWA، اليونيسف، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ويحتوي على سبعة أبعاد و19 مؤشرًا فرعيًا تشمل: التعليم، الصحة، السكن، الخدمات، العمل، الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي. ويُعتبر الشخص فقيرًا فقرا متعدد الأبعاد إذا كان يعاني من حرمان في بُعدين أو أكثر، أي ما يعادل 29% من الأوزان المركبة للمؤشرات.

يظهر هذا المؤشر أن 21% من سكان مصر يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في 2022، مع فجوة كبيرة بين الحضر والريف (28% مقابل 12%)، ومتوسط شدة الحرمان بين الفقراء بلغ 37%، ما يعني أن الفقراء محرومون في أكثر من ثلث المؤشرات الممكنة. وقد أظهرت نسب الحرمان الأعلى في مؤشرات العمل اللائق والضمان الاجتماعي (65.4%)، الأمن الغذائي (48.8%)، والخدمات الأساسية مثل الإنترنت (1.45%) والصرف الصحي (44.8%)، بينما كانت نسب الحرمان الأدنى في مؤشرات الحماية الاجتماعية (8.10%) والخدمات الصحية.(14.3%)

أما على مستوى إدراك العاملين بالمنظمات، فقد أظهرت استجاباتهم تفاوتًا في فهم مفهوم الفقر متعدد الأبعاد؛ فجاءت معرفة العاملين بالمفهوم من الدراسة الذاتية (34%)، ومن التدريب المتفرق داخل المنظمات أو عبر شركاء (34% و28%)، مع وجود نسبة محدودة (3%) لم تتعرّف على المفهوم بعد. كما قلّل بعض العاملين من أهمية مؤشرات رئيسية مثل العمل اللائق والخدمات الأساسية مقارنة بوزنها الوطني، بينما أعطوا التعليم وزناً أكبر من ترتيبه، وظهرت درجة أقل من التقدير لبُعد الصحة رغم أهميته. و40% فقط قدموا تعريفًا متوافقًا مع المعيار الوطني للفقر متعدد الأبعاد، مقابل 34% غير واثقين أو لا يعرفونه.

توضح هذه النتائج أن المعرفة بالمفهوم والنسب الوطنية للحرمان تعد **أساسًا مهمًا لتوجيه تصميم البرامج والمشروعات** بحيث تكون أكثر استجابة لأولويات الفقراء وتساهم في تحقيق المستهدفات الوطنية للحد من الفقر متعدد الأبعاد.

الهدف الثاني: تحديد ورصد دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد البُعد الصحي

كان للمنظمات دور بارز في تعزيز البُعد الصحي عبر تركيز تدخلاتها على خدمات الوقاية للأطفال (28%) ودعم التغذية العلاجية للحد من التقزم والهزال (20%)، وهما من المؤشرات المباشرة المرتبطة بالحرمان الصحي وفق الدليل الوطني؛ الذي سجل 14.3% حرمان في الوصول إلى الخدمات الصحية و9.6% في التأمين الصحي.

ورغم ذلك، أظهرت الاستجابات محدودية مشاركة المنظمات في التوسّع في التغطية الصحية والتأمين الصحية وهما عنصران أساسيان في معالجة الحرمان الصحي البنيوي، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

البُعد التعليمي

أظهرت نتائج الدراسة أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا في الحد من الحرمان التعليمي (2.23% على المستوى الوطني) من خلال تعزيز الالتحاق بالمدرسة وإتمام التعليم الأساسي، إضافة إلى دعم التعليم المبكر واستكمال التعليم للفئات المنقطعة.
ورغم هذا الدور المؤثر، كشفت النتائج عن محدودية واضحة في التدخلات الموجهة للتعليم الثانوي والجامعي، مما قد يُبقي فئات من الشباب عرضة للحرمان التعليمي، ويحد من قدرتهم لاحقًا على الحصول على عمل لائق، وهو أعلى مؤشرات الحرمان في مصر.(65.4%)

البُعد الاقتصادي

تبين من استجابات العاملين أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا بارزًا ومباشرًا في تخفيف الحرمان المرتبط بالعمل اللائق والضمان الاجتماعي (65.4%)، إذ ركّزت تدخلاتها على التدريب المهني، ودعم المشروعات الناشئة، والتوظيف المباشر، مما يعزز فرص العمل المستقر ويحسن قدرة الأسر على تجاوز الحرمان الاقتصادي.
كما أبرزت النتائج نجاحًا ملموسًا في استهداف فئات حرجة مثل السيدات المعيلات، الشباب العاطلين، وصغار الفلاحين، وهي فئات ترتبط مباشرة بمؤشرات البطالة والدخل الزراعي وعدم الاستقرار الوظيفي.
رغم ذلك، كشفت النتائج عن محدودية واضحة في برامج التحول للاقتصاد الرسمي والتوسع الجغرافي للفئات الريفية النائية، ما يشير إلى فجوات ما زالت تعيق الأثر الكامل لهذه الجهود.

السكن والبنية التحتية

أظهرت الاستجابات أن تدخلات منظمات المجتمع المدني في مجال السكن والبنية التحتية تتركز بشكل رئيسي على تحسين ظروف السكن وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، حيث برز دورها في دعم السكن الملائم والأمن (33%)، وتحسين الوصول إلى المياه النظيفة (22%)، وخدمات الصرف الصحي وتقليل فيضانات المجاري (22%)، بالإضافة إلى تعزيز الحصول على الكهرباء.(22%)
وتشير النتائج إلى وجود فجوات في تغطية بعض مؤشرات الحرمان في هذا البعد، نظرًا لطبيعة البنية التحتية كمسؤولية رئيسية للدولة، مما يجعل دور المنظمات تكميليًا يركّز على تحسين التوصيلات المنزلية ودعم ظروف المعيشة.

الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية

تشير استجابات المستجيبين إلى أن منظمات المجتمع المدني كان لها دور بارز في دعم الفئات الأكثر ضعفًا، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأرامل، مما ساهم في تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من الحرمان الاجتماعي لهذه الفئات.
كما أسهمت المنظمات في تسهيل الوصول إلى برامج المساعدات الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، ودعمت الأسر في استخراج المستندات الثبوتية التي تمكّنها من الحصول على الخدمات الحكومية.
ورغم أهمية هذه التدخلات، برزت فجوات تتعلق بضعف التكامل بين برامج الدعم الاجتماعي والخدمات الحكومية الأخرى، إلى جانب محدودية الوصول لبعض الفئات الريفية والأسر التي تعاني حرمانًا متعدد الأبعاد.

الهدف الثالث: التعرف على التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وسبل التغلب عليها

التحديات الخارجية

أبرزها التحديات المالية، وضعف التنسيق بين المنظمات، وصعوبة توافر البيانات الدقيقة (22% لكل منها)، مما يؤثر على قدرة المنظمات في توسيع نطاق البرامج وتكرار الجهود والتخطيط المبني على الأدلة.
كما أشار 17% من المستجيبين إلى التحديات التشريعية وصعوبة بناء الشراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما يحد من المرونة ويوفر موارد أقل لضمان استدامة المشاريع.

التحديات الداخلية

تصدّر نقص الموارد البشرية المؤهلة قائمة التحديات بنسبة 27%، يليها ضعف بيئة التعلم وتبادل الخبرات (22%)، ثم قيود اللوائح الداخلية.(20%)
كما لوحظ عدم اتساق بعض البرامج مع أولويات الفقر وصعوبة الوصول للفئات المستهدفة بنسبة 16% لكل منهما، ما يقلل من القدرة على تحقيق أثر مباشر وفعّال.

الهدف الرابع: استخلاص أبرز النجاحات المحققة والدروس المستفادة لتقديم توصيات تعزز من التأثير الإيجابي لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

فاعلية الشراكات: أظهرت البيانات قوة الشراكات مع الهيئات الحكومية (55%) وشركات القطاع الخاص (59%)، مع انخفاض واضح لنسبة غياب التعاون (3%)، مما يعكس دورًا تكامليًا فعالًا في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد.

نجاحات متعددة الأبعاد :حققت المنظمات تقدمًا ملموسًا في ثمانية محاور أساسية تشمل: التشغيل والمشروعات الصغيرة، التعليم، الصحة، السكن والخدمات، الحماية الاجتماعية، التمكين، النهج المتكامل، والوصول للمناطق الأكثر حرمانًا، وكلها مرتبطة مباشرة بمؤشرات الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد.

تأثير واضح للبرامج :يعتقد 94% من العاملين أن برامج منظماتهم تُحدث تأثيرًا إيجابيًا (66% كبير، 28% متوسط)، مما يعكس فاعلية ملموسة.

تقييم إيجابي لأداء المجتمع المدني :قيّم 91% من المستجيبين قيم جهود منظمات المجتمع المدني بصورة إيجابية، رغم الإشارة لبعض التحديات المتعلقة بالاستدامة وتفاوت التغطية بين الأبعاد.

2. توصيات البحث

- تعزيز بناء القدرات المؤسسية لدى العاملين حول مفهوم الفقر متعدد الأبعاد ومؤشرات الحرمان الوطنية، لتوظيف الفهم الصحيح في تصميم برامج ومشروعات أكثر استجابة لأولويات الفقراء، بما يسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية لخفض فجوات الحرمان والفقر متعدد الأبعاد.
- توسيع الشراكات التدريبية مع الجهات الحكومية والبحثية لدعم العاملين بأدوات واضحة لتحديد أولويات الحرمان عند تصميم البرامج.
- تصميم تدخلات تدعم الانتقال للاقتصاد الرسمي كتوجه أساسي لدعم العمل اللائق والحماية الاجتماعية، مع مزيد من الدعم لبرامج التوظيف، والتوسع الجغرافي للوصول للمناطق الريفية.
- تعزيز الوصول لخدمات الصحة الأساسية والتأمين الصحي للفئات الأكثر فقراً
- تعزيزالشراكة مع المبادرات الحكومية "حياة كريمة" لإتاحة الخدمات الأساسية مثل خدمات التوصيلات المنزلية للمياه والصرف الصحي لتأثيرهم التراكمي والمباشر على الصحة
- تقوية برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع الوصول للفئات الأكثر ضعفًا
- تعزيز عمليات التنسيق بين المنظمات، وتطوير نظم جمع البيانات لتصميم برامج ومشروعات أكثر فاعلية ومستندة على أدلة موثوقة
- الاستثمار في نظم المتابعة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي، مما يعززقدرة المنظمات على قياس أثر تدخلاتها وتوجيه برامجها بصورة أفضل خاصة نحو التمكين الاقتصادي طويل المدى
- تعزيز قدرة المنظمات في بناء الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص
- تعزيز انتظام الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأقل انخراطًا، والتوسع في تطبيق النهج المتكامل الذي يجمع التعليم والصحة والاقتصاد في برامج شاملة.
- تقوية برامج الحماية الاجتماعية اسعى إلى الوصول للفئات الأكثر ضعفًا، مع تطوير مسارات دعم اجتماعي متكاملة.
- دعم برامج التوظيف، والتوسع الجغرافي للوصول للمناطق الريفية، وتعزيز الانتقال للاقتصاد الرسمي.
- تعزيز تدخلات السكن والبنية التحتية من خلال تحسين التوصيلات المنزلية للمياه والصرف والكهرباء، واستثمار الشراكة مع مبادرة "حياة كريمة".
- توسيع تدخلات التعليم الثانوي والجامعي، وبرامج الاستكمال والتدريب المهني، مع الاستفادة من المبادرات الحكومية لتكامل الجهود.
- تعزيز الوصول لخدمات الصحة الأساسية والتأمين الصحي للفئات الأكثر فقراً، مع تكثيف برامج الوقاية والتغذية العلاجية للأطفال

3. المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

1. أحمد، م. ح.، وآخرون .(2024) .دور منظمات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المجتمعية بريف محافظة أسيوط .كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
2. إبراهيم، إ. س.، وآخرون .(2022) .دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة الفقر في المجتمع المصري .*مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس*، 51(11)، الجزء الأول.
3. العضايلة، ل .(2018) .دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمّان . كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
4. الخطيب، ف .(2019) .دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر في مدينة عمّان .*مجلة جامعة النجاح الوطنية*.
5. الرشماوي، م .(2018) .دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
6. الشناوي، م. السعيد إ. م .(2022) .دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر .(2023–2020) كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
7. قنديل، أ .(2015) .مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .*مجلة الثقافة الجديدة*، (174)، القاهرة.
8. الكردي، م. م. م .(2020) .فعالية منظمات المجتمع المدني في تمكين فقراء المدن من تحسين نوعية حياتهم: دراسة تطبيقية على مجتمع كفر الشيخ .*مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعة الفيوم، .(19)
9. ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .(2016) .التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر .ورقة سياسات، وحدة تحليل السياسات العامة وحقوق الإنسان.
10. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2021) .تقرير المراجعة الوطنية الطوعية: مصر 2021 .بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
11. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .(2023) .الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (المُحدَّثة).
12. وزارة التضامن الاجتماعي. (2025، مايو) .وثيقة وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيس الأمانة الفنية للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي.
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=4054
13. الهيئة العامة للاستعلامات. (2025، أكتوبر) .الصفحة الرسمية للهيئة العامة للاستعلامات.
14. شيلدبيرج، ت .(2015) .دليل المجتمع المدني حول الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية .مؤسسة فريدريش إيبرت شتيفتونغ.
15. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآخرون .(2023) .الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل معمّق.
16. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآخرون .(2023) .التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد.

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

1. United Nations Development Program. (2024). *Global multidimensional poverty index 2024: Poverty amid conflict*. Oxford Poverty and Human Development Initiative
2. World Bank. (2025). *Individuals in households deprived in each indicator (for 2009 and later, 2021 ICP): Multidimensional poverty measures*

4. المرفقات

أولا: استمارة استبيان تقييم دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

هدف الاستبيان

- التعرف على دور منظمات المجتمع المدني من خلال البرامج والمشروعات التي تقدمها للمساهمة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد.
- قياس إدراك العاملين بمفهوم الفقر متعدد الأبعاد.
- رصد التحديات التي تواجه المنظمات عند تنفيذ تدخلات لمواجهة الفقر.
- التعرق على نجاحات ودرجة تأثير منظمات المجتمع المدني وكذلك التنسيق بين جهود المجتمع المدني والبرامج الحكومية الوطنية (مثل حياة كريمة والتحالف الوطني للعمل الأهلي وكذلك من أراء العاملين بها.

الاستبيان أداة موجهة لعينة من العاملين في منظمات المجتمع المدني (مثلاً 15-20 فرد) والتي تعمل في القاهرة ويمكن ان بكون نطاق عملها ممتد على محافظات خارج القاهرة. سيتم ارسال الاستبيان عبر Google Form لتيسير عملية الجمع والتحليل

مقدمة الاستبيان

مرحبًا،

نشكر لك تخصيص وقتك للإجابة على هذا الاستبيان، الذي يهدف إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد.

نود التأكيد على أن جميع إجاباتك ستظل سرية، وأن مشاركتك طوعية .نرجو الإجابة بصراحة ودقة، فهذا سيساعدنا في فهم الواقع بشكل أفضل وتطوير البرامج التنموية بما يخدم المجتمع.

شكرًا لتعاونك ومساهمتك القيمة.

أسئلة الاستبيان

البيانات الأساسية

1. اسم المنظمة (اختياري).
2. المسمى الوظيفي.
3. عدد سنوات الخبرة في العمل الأهلي:
   - أقل من سنتين
   - 2-5سنوات
   - أكثر من 5 سنوات
4. مجال عمل المنظمة الأساسي:
   - الصحة
   - التعليم
   - التمكين الاقتصادي
   - الإسكان / الخدمات الأساسية
   - كل ما سبق
5. نطاق عمل المنظمة جغرافيًا:

- حضر فقط
- ريف فقط
- الريف والحضر معًا

المحور الأول: التعرف على دور منظمات المجتمع المدني

6. هل لديك خبرة مباشرة في أحد مجالات التنمية التالية (يمكن اختيار أكثر من إجابة):
   - الصحة العامة
   - التعليم
   - التمكين الاقتصادي
   - الإسكان / البنية التحتية
   - الحماية الاجتماعية

في حالة اختيار الصحة برجاء الإجابة عن التساؤلات التالية

6.1 ما أبرز التدخلات التي تعمل عليها في مجال الصحة

- الخدمات الوقائية لتقليل نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (التطعيمات - حملات الكشف المبكر)
- دعم التغذية السليمة للأطفال الذين يعانون من الهزال او التقزم
- الدعم الغذائي للأسر المحرومة والأكثر فقرا
- دعم استهلاك الغذاء من مصدر حيواني للأسر المحرومة
- الاستفادة من خدمات التأمين الصحي
- التعاون مع المراكز الصحية الحكومية لتعزيز التغطية الصحية في المناطق المحرومة

في حالة اختيار التعليم برجاء الإجابة عن التساؤلات التالية

6.2 ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال التعليم

- الالتحاق بالمدرسة
- إتمام التعليم الأساسي
- إتمام التعليم الثانوي
- استكمال التعليم للمنقطعين عن الدراسة (لمن يبلغ عمره18 سنة او أكثر)

في حالة اختيار التمكين الاقتصادي برجاء الإجابة عن التساؤلات التالية

6.3 ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية والعمل اللائق

- دعم المشروعات الناشئة
- التدريب المهني
- التوظيف
- دعم التحول للاقتصاد الرسمي

4.6 ما هي أكثر فئة مستهدفة من التدخلات الاقتصادية

- العمالة الموسمية
- السيدات المعيلات
- الفتيات
- العاطلين من الشباب

في حالة اختيار الإسكان/ البنية التحتية رجاء الإجابة عن التساؤلات التالية

6.4 ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال السكن والبنية التحتية

- دعم السكن الملائم والأمن (أسقف – ارضيات - محارة)
- الوصول لخدمات المياه النظيفة
- الوصول لخدمات الصرف الصحي وتقليل فيضانات المجاري
- الوصول لخدمات الكهرباء
- الوصول لخدمات الأنترنت
- الوصول لخدمات التخلص من النفايات

في حالة اختيار الحماية الاجتماعية رجاء الإجابة عن التساؤلات التالية

6.5 ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال الحماية الاجتماعية

- استخراج المستندات الثبوتية (شهادات الميلاد – البطاقة الشخصية)
- الوصول إلى المساعدات الاجتماعية (تكافل وكرامة)
- دعم الأشخاص ذو الإعاقة
- رعاية المسنين
- كفالة الايتام ولأرامل

المحور الثاني: قياس مدى إدراك العاملين لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد

7. معرفتك بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد كان من خلال
   - المشاركة في فاعليات نظمتها المنظمة التي تنتمي إليها
   - المشاركة في فاعليات نظمتها هيئات أخرى شريكة
   - الدراسة الذاتية
   - لم أتعرف على المفهوم بعد
8. من وجهة نظرك، ما أهم أبعاد الفقر التي تؤثر على الفئات المستهدفة في مصر؟
   - الدخل المنخفض
   - ضعف مستوى التعليم
   - نقص خدمات التأمين الصحي
   - سوء حالة السكن / غياب المرافق الأساسية
   - نقص فرص العمل الائق
9. طبقا لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد يعتبر الفرد فقيرا إذا
   - كان يفتقر لأحد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد
   - كان يفتقر لأثنين من مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد
   - كان يفتقر لنصف مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد
   - كان يفتقر لكل مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد
   - لا اعرف

المحور الثالث: تحديات المجتمع المدني

10. ما أبرز التحديات الخارجية التي تواجه المنظمة في تنفيذ تدخلات الحد من الفقر؟

- تحديات مالية
- تحديات تشريعية
- تحديات في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى
- تحديات في بناء الشراكات مع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص
- تحديات في توافر البيانات

11. ما أبرز التحديات الداخلية التي تواجه المنظمة في تنفيذ تدخلات الحد من الفقر؟

- بيئة داخلية محدودة فى دعم التعلم وتبادل الخبرات المهنية
- عدم اتساق البرامج والمشروعات مع أولويات مسببات الفقر
- قلة الموارد البشرية المدربة والمؤهلة علميا
- قيود اللوائح والنظم الداخلية
- صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة

المحور الرابع: نجاحات وتأثيرات المجتمع المدني

12. هل تعقد المنظمة شراكات مع هيئات حكومية \مبادرات حكومية مثل "حياة كريمة" أو "التحالف الوطني للعمل الأهلي"؟

- نعم بشكل مستمر
- نعم أحيانًا
- لا يوجد تعاون

13. هل تعقد المنظمة شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز قدراتها المالية او الفنية او لدعم الفئات الأولى بالرعاية
14. في رأيك ما هو أكبر نجاح حققته منظمتك للحد من الفقر (سؤال مفتوح)
15. ما مدى تأثير برامج \ مشروعات منظمتك في تحسين أوضاع المستفيدين؟

- تأثير كبير
- تأثير متوسط
- تأثير محدود
- لا يوجد تأثير واضح

16. تقييمك العام لجهود المجتمع المدني في مصر في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

- قوي جدًا
- جيد
- متوسط
- ضعيف

ثانيا: تحقيق أهداف الدراسة واختبار ما ورد بها من فروض وتساؤلات حسب تسلسلها مدعماً بالجداول والنتائج التحليلية

تحليل استجابات البحث

ملحوظة هامة: تستند نتائج هذه الجداول إلى خبرات العاملين المشاركين في الاستبيان، وقد لا تمثل بشكل كامل جميع العاملين النشطاء في كل مجال من مجالات التنمية. ولذلك، تعكس هذه النتائج آراء وخبرات العينة المستجيبة، مع ضرورة مراعاة هذا القيد عند تعميم النتائج على نطاق أوسع.

المحور الأول: البيانات الأساسية

1- ما هو اسم المنظمة التي تنتمي إليها؟

م	أسم المنظمة	التكرار	نسبة التكرار
.1	Egypt- Care	13	22%
.2	أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية	17	29%
.3	الجمعية القبطية للرعاية الاجتماعية	3	5%
.4	الراعي وام النور	3	5%
.5	الهيئة القبطية الإنجيلية	2	3%
.6	جمعية الصعيد للتربية والتنمية	4	7%
.7	جمعية الميزان للسلام والتنمية	1	2%
.8	جمعية حدوته مصرية	3	5%
.9	جمعية حواء المستقبل	1	2%
.10	منظمة الأمم المتحدة الإنمائي	1	2%
.11	مؤسسة نبض العطاء	1	2%
.12	مؤسسة اسمعونا	1	2%
.13	مؤسسة ام حبيبة	4	7%
.14	مؤسسة مصر الخير	4	7%
	-	**58**	**100%**

جدول 9: المنظمات المشاركة في الاستبيان

يوضح الجدول أن عينة الدراسة تضم العاملين في عدد 14 منظمة مجتمع مدني مختلفة، وهو ما يعزز شمولية البيانات وتنوع الخبرات. جاءت أعلى نسبة من المشاركين من أسقفية الخدمات (29%) تليها CARE Egypt بنسبة (22%)، بينما توزعت النسب المتبقية على منظمات محلية ودولية أصغر مثل مصر الخير، أم حبيبة، جمعية الصعيد، والهيئة القبطية الإنجيلية وغيرها.

يعكس هذا التنوع المؤسسي اختلاف طبيعة التدخلات التنموية بين المنظمات الكبيرة متعددة البرامج والمنظمات الأصغر ذات التدخلات المتخصصة. ويساهم هذا التنوع في تقديم صورة أكثر دقة عن **دور** المجتمع المدني في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد عبر أبعاده المختلفة، مثل التعليم، والصحة، والتمكين الاقتصادي، والخدمات الأساسية.

2- المؤهل الدراسي

م	المؤهل الدراسي	تكرار	نسبة التكرار
.1	دراسات عليا	27	47%
.2	جامعي	31	53%
	-	**58**	**100%**

جدول 10: المؤهل الدراسي للمستجيبين

يوضح الجدول أن عينة المستجيبين تتميز بمستوى تعليمي مرتفع، حيث يحمل **53%** مؤهلًا جامعيًا، بينما يمتلك **47%** دراسات عليا .يعكس هذا التوزيع أن العاملين في منظمات المجتمع المدني المشاركين في الدراسة يتمتعون بخلفية معرفية قوية تؤهلهم لفهم أبعاد الفقر متعدد الأبعاد والمشاركة في تصميم وتنفيذ برامج تنموية أكثر عمقًا.

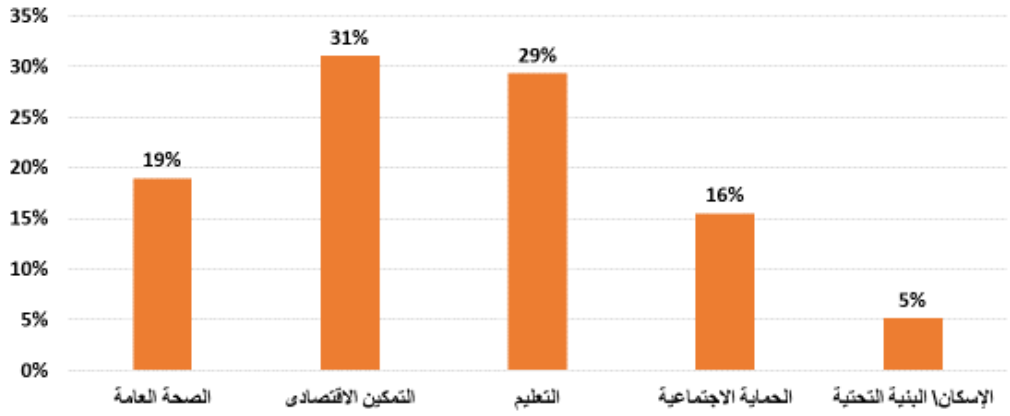

Figure 3 المؤهل الدراسي

3- المجال الوظيفي

م	المجال الوظيفي	تكرار	نسبة التكرار
.1	مدير برنامج او مشروع فنى	29	50%
.2	مدير قطاع ميداني	3	5%
.3	أخصائي برنامج او مشروع فنى	21	36%
.4	مشرف قطاع ميداني	1	2%
.5	موظف برنامج فنى	3	5%
.6	موظف ميداني	1	2%
	-	**58**	**100%**

جدول11: المجال الوظيفي للمستجيبين

يوضح الجدول أن نصف المشاركين تقريبًا يعملون في مواقع قيادية فنية، حيث يشغل **50%** منهم منصب مدير برنامج أو مشروع فني .كما تشكل فئة أخصائي البرامج أو المشاريع الفنية نسبة كبيرة تبلغ **36%**من العينة، وهو ما يعكس اعتماد الدراسة على أشخاص لديهم خبرة مباشرة في تصميم وتنفيذ ومتابعة التدخلات التنموية. في المقابل، تظهر نسبة العاملين في المجالات الميدانية بنسبة إجمالية لا تتجاوز) **9%**مديرو ومشرفو وموظفو القطاعات الميدانية)، وهو ما يشير إلى أن العينة يغلب عليها الجانب الفني والإداري أكثر من الطواقم التنفيذية على الأرض. وهذا التوزيع يعكس قدرة المشاركين على تقديم تقييمات أكثر شمولًا لفعالية برامج منظمات المجتمع المدني، خاصة في الجوانب المرتبطة بأبعاد الفقر المتعدد كالتعليم، الصحة، مستوى المعيشة، والتمكين الاقتصادي.

4- عدد سنوات الخبرة في العمل الأهلي

م	عدد سنوات الخبرة	التكرار	نسبة التكرار
.1	أقل من سنتين	1	2%
.2	2-5سنوات	3	5%
.3	أكثر من 5 سنوات	54	93%
	-	**58**	**100%**

جدول 12: عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول أن غالبية المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة طويلة في العمل الأهلي، حيث تصل نسبة من لديهم **أكثر من 5 سنوات خبرة** إلى **93%**، بينما يمثل من لديهم خبرة أقل من سنتين أو بين 2–5 سنوات نسبة ضئيلة تبلغ **7%** فقط.

يعكس هذا المستوى العالي من الخبرة المهنية قدرة المستجيبين على فهم تحديات الفقر متعدد الأبعاد والتعامل مع التدخلات التنموية بفعالية. كما يشير إلى أن تقييمهم لدور منظمات المجتمع المدني يعتمد على خبرة عملية واسعة وتجارب ميدانية متراكمة.

5- ما هو مجال عمل المنظمة الأساسي؟

م	مجال عمل المنظمة	التكرار	نسبة التكرار
.1	الصحة	1	2%
.2	التمكين الاقتصادي	4	7%
.3	الإسكان / الخدمات الأساسية	1	2%
.4	كل ما سبق	52	90%
	-	**58**	**100%**

جدول 13: مجال عمل المنظمة

يوضح الجدول أن غالبية المنظمات التي ينتمي إليها المشاركون **90%** تعمل في مجالات متعددة تشمل الصحة **2%**، التمكين الاقتصادي، والإسكان والخدمات الأساسية، بينما تتركز نسبة صغيرة من المنظمات على مجال محدد فقط مثل الصحة **2%** أو التمكين الاقتصادي **7%**

يعكس هذا التوزيع تبنى المنظمات النهج الشمولي الذي يتميز بتنوع مجالات التدخل لدى منظمات المجتمع المدني وقدرتها على تقديم دعم شامل يلامس مختلف أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، بما في ذلك التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، الخدمات الأساسية، وتمكين الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا. كما يشير إلى أن تقييم دور هذه المنظمات في البحث يعكس نظرة شاملة لتدخلات متعددة الأبعاد، وليس مقتصرًا على جانب واحد فقط، مما يعزز دقة استنتاجات الدراسة بشأن قدرة المجتمع المدني على مواجهة الفقر بشكل متكامل ومستدام.

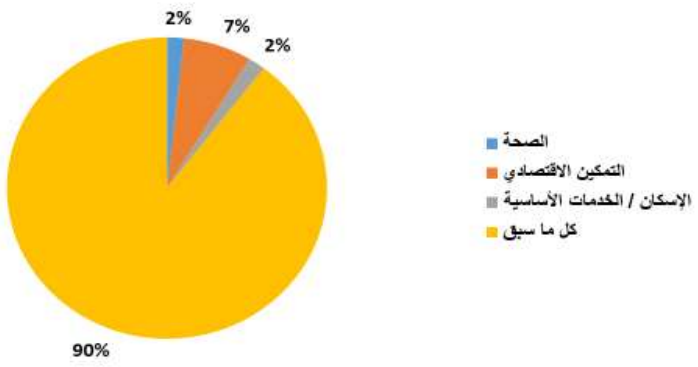

Figure 4 مجال عمل المنظمة

6- النطاق الجغرافي لعمل المنظمة

م	النطاق الجغرافي	التكرار	نسبة التكرار
.1	مجتمعات حضرية فقط	1	2%
.2	مجتمعات ريفية فقط	2	3%
.3	مجتمعات حضرية وريفية	55	95%
	-	**58**	**100%**

جدول 14: النطاق الجغرافي

يوضح الجدول أن الغالبية العظمى من المنظمات المشاركة **95%** تعمل في كل من المجتمعات الحضرية والريفية، بينما تقتصر نسبة صغيرة جدًا على مجتمع حضري فقط **2%** أو ريفي فقط **3%**

يعكس هذا التوزيع قدرة منظمات المجتمع المدني للوصول إلى مختلف الفئات السكانية، سواء في المدن أو المناطق الريفية، بما يتيح استهداف التدخلات التنموية بطريقة متكاملة. ويسهم هذا التغطية الجغرافية الواسعة في معالجة الفقر متعدد الأبعاد في سياقات حضرية وريفية، مما يعزز فعالية البرامج ويزيد من أثرها على الفئات الأكثر احتياجًا.

المحور الثاني: مجال عمل المنظمات ودورها في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

7- ما هي خبرتك المباشرة في مجالات التنمية؟

م	الخبرة المباشرة	التكرار	نسبة التكرار
.1	الصحة العامة	11	19%
.2	التمكين الاقتصادي	18	31%
.3	التعليم	17	29%
.4	الحماية الاجتماعية	9	16%
.5	الإسكان\ البنية التحتية	3	5%
	-	**58**	**100%**

جدول 15: مجال الخبرة المباشرة

يوضح الجدول أن خبرة المشاركين المباشرة تركزت بشكل أساسي في التمكين الاقتصادي 31% يليه التعليم 29% ثم الصحة العامة 19%، فيما كانت نسب الخبرة في الحماية الاجتماعية 16% والإسكان والبنية التحتية 5% أقل.

يعكس هذا التوزيع الأولويات العملية لمنظمات المجتمع المدني، حيث يتم التركيز على المجالات التي لها أثر مباشر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر، مثل تحسين الدخل وتمكين الأسر مما يتوافق كليا مع أولويات الفقر المتعدد الأبعاد الوطني، كما يشير إلى أن المجالات الأقل تمثيلًا، مثل الإسكان والبنية التحتية، قد تكون مجالًات تحتاج إلى تعزيز للتعامل مع الفقر المتعدد الأبعاد بصورة أعمق.

8- ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال الصحة

م	التدخلات في مجال الصحة	التكرار	نسبة التكرار
.1	لوقائية لتقليل نسبة وفيات الأطفال دون لخامسة (التطعيمات - حملات الكشف المبكر)	7	28%
.2	غذية السليمة للأطفال الذين يعانون من الهزال او التقزم	5	20%
.3	مع المراكز الصحية الحكومية لتعزيز طية الصحية في المناطق المحرومة	4	16%
.4	ستفادة من خدمات التأمين الصحي	3	12%
.5	لغذائي للأسر المحرومة والأكثر فقرا	5	20%
.6	هلاك الغذاء من مصدر حيواني للأسر المحرومة	1	4%
	-	**25**	**100%**

جدول 16: أبرز التدخلات في مجال الصحة

هذا الجدول يعكس إجابات 25مستجيبًا ممن اختاروا الصحة كمجال خبرتهم الأساسي

حيث تركزت آراء المستجيبين على أن دور المجتمع المدني الأساسي في بعد الصحة يتمثل في تقديم خدمات الوقاية للأطفال ودعم التغذية للأطفال والأسر المحرومة، حيث أظهرت النتائج التالي:

- **خدمات الوقاية لتقليل وفيات الأطفال دون الخامسة 28%** مرتبطة بمؤشر **وفيات الأطفال** ضمن بعد الصحة، حيث تسهم هذه التدخلات في تقليل الحرمان لأكثر فئة متأثرة بالفقر المتعدد على المستوى العالمي والوطني.
- **دعم التغذية السليمة للأطفال الذين يعانون من الهزال أو التقزم 20%** مرتبط بمؤشر **التقزم والهزال للأطفال** ضمن بعُد الصحة.
- **الدعم الغذائي للأسر المحرومة والأكثر فقرًا 20%** مرتبط بمؤشرات **الأمن الغذائي والاستهلاك الغذائي من مصدر حيواني** وهو ضمن بعد الأمن الغذائي ثانى أولوية في ترتيب الأبعاد على المستوى الوطني.
- التدخلات الأقل تمثيلًا :التعاون مع المراكز الصحية الحكومية لتعزيز التغطية الصحية **16%**، الاستفادة من خدمات التأمين الصحي **12%**، ودعم استهلاك الغذاء من مصدر حيواني **4%.**

الفجوات في دور المجتمع المدني المرتبطة بمعيار الصحة:

- من استجابات العينة يتضح قصور دور المجتمع المدني في التغطية الشاملة للتدخلات الصحية الوقائية للفئات الأكبر سنًا، وكذلك في تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم الاستهلاك الكافي للمنتجات الحيوانية وتنويع الغذاء.
- محدودية التعاون مع مؤسسات حكومية لتوسيع نطاق التأمين الصحي والخدمات الوقائية، مما يعكس قصورًا في تكامل التدخلات مع السياسات الوطنية.
-

9- ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال التعليم

م	التدخلات في مجال التعليم	التكرار	نسبة التكرار
.1	دعم التعليم ما قبل المدرسة	8	18%
.2	الالتحاق بالمدرسة	9	20%
.3	إتمام مرحلة التعليم الأساسي	12	27%
.4	إتمام التعليم الثانوي	4	9%
.5	دعم مواصلة التعليم الجامعي	4	9%
.6	استكمال التعليم للمنقطعين عن ة (لمن يبلغ عمره18 سنة او أكثر)	7	16%
	-	**44**	**100%**

جدول 17: أبرز التدخلات في مجال التعليم

نتائج هذا الجدول تمثل من المستجيبين الذين اختاروا التعليم كمجال خبرتهم

وتركزت آراء المستجيبين على أن دور المجتمع المدني في بعد التعليم يتمثل في دعم الالتحاق بالمدرسة، إتمام مراحل التعليم المختلفة، وتعويض النقص التعليمي للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، حيث أظهرت النتائج التالي:

- **إتمام مرحلة التعليم الأساسي 27%** مرتبط بمؤشر **سنوات الدراسة** في بعُد التعليم
- **الالتحاق بالمدرسة 20%** مرتبط بمؤشر حضور المدرسة
- **دعم التعليم ما قبل المدرسة 18 %** مما يعزز مهارات الأطفال قبل مرحلة التعليم الابتدائي، ويساهم في تحسين مؤشرات التعليم المبكر.
- **استكمال التعليم للمنقطعين عن الدراسة لمن يبلغ عمره 18 سنة أو أكثر 16%**مرتبط بمؤشر **سنوات الدراسة**، ويساعد على تقليل الحرمان التعليمي في الفئة الأكبر سنًا.
- التدخلات الأقل تمثيلًا :إتمام التعليم الثانوي **9%** دعم مواصلة التعليم الجامعي **9%** وهي مرتبطة بمؤشرات التعليم الثانوي والجامعي وحرمان بعض الفئات المهمشة.

الفجوات في دور المجتمع المدني المرتبطة ببعُد التعليم:

- من استجابات العينة يتضح قصور دور المجتمع المدني في دعم التعليم الثانوي والجامعي بشكل كافٍ، مما يحد من فرص الشباب في الوصول إلى التعليم العالي والعمل الملائم لاحقًا.

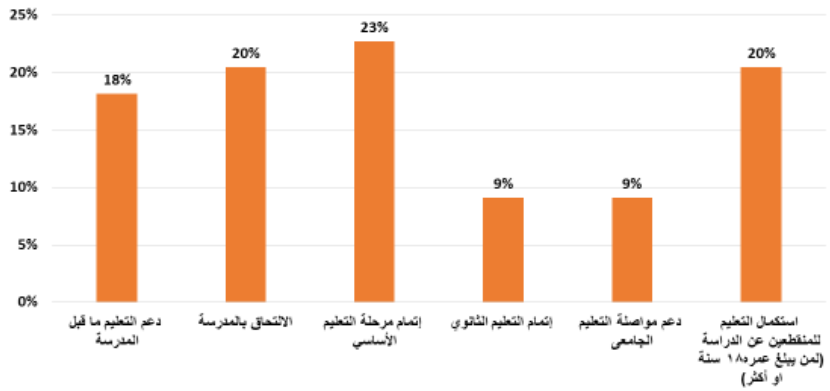

Figure 5 أبرز التدخلات فى التعليم

10- ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية والعمل اللائق

م	التدخلات في مجال التنمية الاقتصادية والعمل اللائق	التكرار	نسبة التكرار
.1	التدريب المهني	8	27%
.2	التوظيف	6	20%
.3	دعم المشروعات الناشئة	8	27%
.4	دعم زيادة الإنتاجية الزراعية	6	20%
.5	دعم التحول للاقتصاد الرسمي	2	7%
	-	**30**	**100%**

جدول 18: أبرز التدخلات في التنمية الاقتصادية

يعكس التعليق وجهة نظر 30 مستجيبًا اختاروا الاقتصاد والعمل اللائق كمجال خبرتهم

حيث تركزت آراء المستجيبين على أن دور المجتمع المدني في بعُد العمل يتمثل في التالي:

التدريب المهني 27% ومرتبط بمؤشر **العمل اللائق والتأمين الاجتماعي** ضمن بعُد العمل، ويعد الأولوية الأولى في ترتيب الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد حيث يسهم في رفع مهارات الأفراد للحصول على وظائف مستقرة.

- **دعم المشروعات الناشئة 27%** مؤشر العمل اللائق أيضًا، يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل للأسر المعرضة للحرمان.
- **التوظيف المباشر 20%** مرتبط بنفس المؤشر، ويساعد في تقليل البطالة ضمن الأسر المستهدفة.
- **دعم زيادة الإنتاجية الزراعية 20%**وهو تدخل يعزز القدرة الاقتصادية لأكثر الأسر حرمانا وهى اسر الفلاحين كذلك يرتبط بمؤشر الأمن الغذائي وهو ثاني أولوية بحسب معايير الفقر المتعدد الوطني
- **دعم التحول للاقتصاد الرسمي 7%** ويسهم في توفير الحماية الاجتماعية، لكنه يمثل جزءًا محدودًا من تدخلات المجتمع المدني برغم أهميته في توفير العمل اللائق وما تتضمنه من خدمات التأمين الاجتماعي.

الفجوات في دور المجتمع المدني حسب استجابات العينة:

- من استجابات العينة يتضح قصور دور المجتمع المدني في توسيع نطاق التوظيف المستدام والتحول للاقتصاد الرسمي.
- تدعم البيانات الوطنية هذا القصور، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2020 إلى أن معدلات بطالة الشباب (18-29 سنة) لا تزال مرتفعة، بنسبة 18.2% للفئة 20-24 سنة و10.5% للفئة 25-29 سنة، مع ارتفاع ملحوظ بين الشابات ليصل إلى 45.8% للفئة 20-24 سنة، رغم التحسن النسبي عن 2018، بينما البطالة العامة أقل من 8%.

11- ما هي أبرز الفئات المستهدفة من التدخلات الاقتصادية

م	الفئة المستهدفة من التدخلات الاقتصادية	التكرار	نسبة التكرار
.1	السيدات المعيلات	11	29%
.2	العاطلين من الشباب	9	24%
.3	الفتيات	6	16%
.4	العمالة الموسمية	5	13%
.5	صغار الفلاحين	7	18%
	-	**38**	**100%**

جدول 19: أبرز الفئات المستفيدة

- **السيدات المعيلات 29%**، حيث يساعد دعم هذه الفئة في تحسين الدخل وتمكين الأسر المعرضة للحرمان الاقتصادي والاجتماعي.
- **العاطلين من الشباب 24%** يسهم في الحد من اعلى معدلات للبطالة بين الشباب، خصوصًا الفئة العمرية 18–29 سنة، والتي سجلت معدلات بطالة 18.2% للفئة 20–24 سنة و10.5% للفئة 25–29 سنة في 2020.
- الفتيات **16%**حيث يسهم في خفض الارتفاع الملحوظ للبطالة بين الشابات.
- **صغار الفلاحين 18%** مؤشر **العمل اللائق/الدخل الزراعي**، يسهم دعمهم في تحسين الأمن الاقتصادي للأسر الريفية.
- **العمالة الموسمية 13%** مؤشر **العمل اللائق**، حيث تسهم التدخلات في تخفيف عدم الاستقرار في الدخل وتقليل العمالة الغير رسمية.

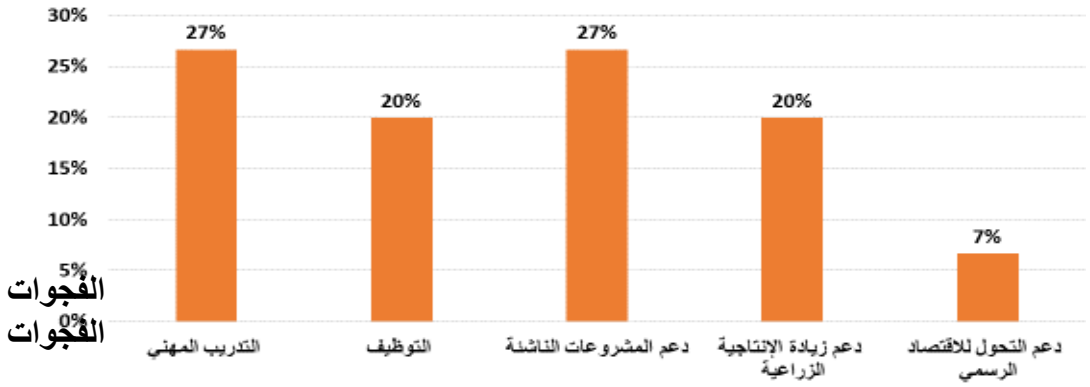

Figure 6 أبرز الفئات المستفيدة

حسب وجهة نظر المستجيبين:

- من استجابات العينة يتضح تركيز التدخلات على بعض الفئات مثل السيدات المعيلات والشباب العاطل، بينما هناك فئات أخرى معرضة للحرمان الاقتصادي مثل العمالة غير المنظمة لم تحظَ بنفس مستوى الدعم.
- محدودية البرامج التي تستهدف **الشابات**، مما يحد من قدرة المجتمع المدني على معالجة مؤشرات الحرمان الاقتصادي بشكل متوازن.

- ضعف التغطية الجغرافية لبعض الفئات، خصوصًا صغار الفلاحين والعمالة الموسمية في المناطق الريفية النائية، يعكس الحاجة لتوسيع نطاق التدخلات لضمان وصول أفضل للفئات الأكثر ضعفًا وفق عتبة الحرمان الوطنية.

12- ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال السكن والبنية التحتية

م	التدخلات في مجال السكن والبنية التحتية	التكرار	نسبة التكرار
.1	دعم السكن الملائم والأمن (أسقف – ارضيات - محارة)	3	33%
.2	الوصول لخدمات المياه النظيفة	2	22%
.3	الوصول لخدمات الصرف الصحي وتقليل فيضانات المجاري	2	22%
.4	الوصول لخدمات الكهرباء	2	22%
	-	**9**	**100%**

جدول 20: أبرز تدخلات السكن والبنية التحتية

يعكس التعليق وجهة نظر 9 من المستجيبين اختاروا هذا المجال حيث تركزت آراءهم على أن المجتمع المدني يساهم في تحسين ظروف السكن والوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعزز القدرة على الاستفادة من الخدمات الأساسية ويحد من الحرمان في البنية التحتية الأساسية وهو من الأبعاد الهامة لتأثيرها المركب على الصحة

مع التفاصيل التالية:

- **دعم السكن الملائم والأمن 33%** يرتبط بمؤشر نوع المسكن وظروفه، ويسهم في تحسين جودة الحياة للأسر المعرضة لمخاطر السكن غير الآمن أو غير الملائم.
- **الوصول لخدمات المياه النظيفة 22%** مرتبط بمؤشر المياه من دون انقطاع، حيث يسهم في تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتقليل الحرمان الصحي والبيئي.
- **الوصول لخدمات الصرف الصحي وتقليل فيضانات المجاري 22%** مؤشر الصرف الصحي وفيضانات المجاري، يحسن مستوى الصحة العامة ويقلل من التعرض للأمراض المرتبطة بالبيئة غير النظيفة.
- **الوصول لخدمات الكهرباء 22%** مؤشر الكهرباء، يعزز القدرة على الاستفادة من الخدمات الأساسية ويحد من الحرمان في البنية التحتية الأساسية.

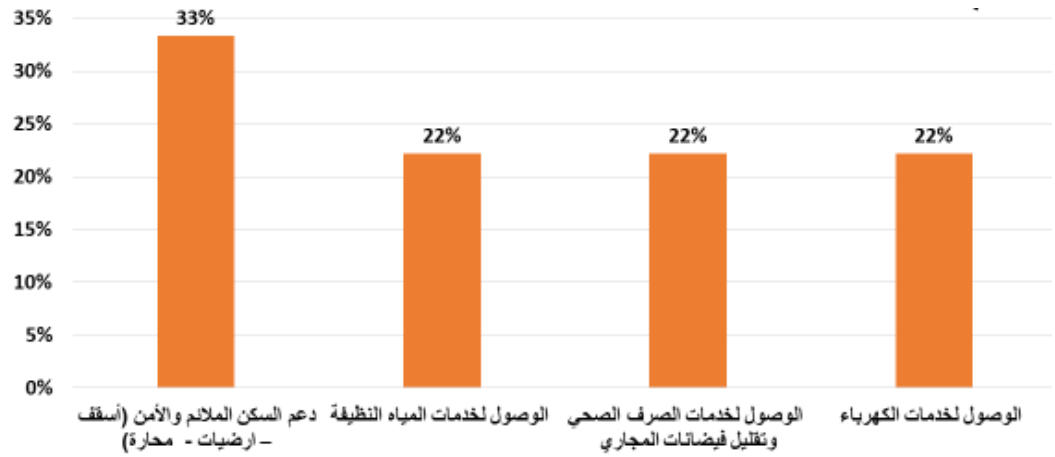

Figure 7 أبرز تدخلات السكن والبنية التحتية

الفجوات في استجابة المجتمع المدني بالمقارنة مع مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد الوطني:

- من استجابات العينة يتضح تركيز تدخلات المجتمع المدني على تحسين نوع السكن والخدمات الأساسية بشكل محدود.
- محدودية البرامج التي تستهدف البنية التحتية المتكاملة (مياه، صرف صحي، كهرباء، سكن ملائم) بشكل متزامن، مما يقلل من أثر التدخل على تحسين الفقر متعدد الأبعاد بشكل شامل.

فرصة تعزيز الدور عبر الشراكات:

- تشير الفجوات الحالية إلى فرصة للاستفادة من الشراكة مع المبادرة الوطنية "حياة كريمة"، التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا من خلال تقديم خدمات متكاملة تشمل السكن، المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، والتعليم خصوصًا في المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة.

13- ما أبرز التدخلات التي تقدمها في مجال الحماية الاجتماعية

م	التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية	التكرار	نسبة التكرار
.1	الوصول إلى المساعدات الاجتماعية (تكافل وكرامة)	5	23%
.2	استخراج المسندات الثبوتية (شهادات الميلاد – البطاقة الشخصية)	5	23%
.3	دعم الأشخاص ذو الإعاقة – المسنين - الأرامل	12	55%
	-	**22**	**100%**

جدول 21: أبرز تدخلات الحماية الاجتماعية

يعكس التعليق وجهة نظر 22 مستجيبًا اختاروا هذا المجال. تركزت آراء المستجيبين على أن المجتمع المدني يسهم في دعم الفئات الأكثر هشاشة وتمكينها من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الاجتماعية، كالتالي:

- **دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، المسنين، والأرامل 55%** حيث يعالج مؤشرات الوصول إلى الحماية الاجتماعية، ويحد من الحرمان الاجتماعي لهذه الفئات.
- **الوصول إلى المساعدات الاجتماعية مثل برامج "تكافل وكرامة 23%** يسهم المجتمع المدني في تسهيل الوصول للدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر فقراً، ما يقلل من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي.
- **استخراج المستندات الثبوتية 23%** دعم المجتمع المدني في هذا المجال يعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية والمساعدات الرسمية، ويحد من الحرمان الناتج عن عدم امتلاك الوثائق الرسمية.

الفجوات في فجوات استجابة المجتمع المدني بالمقارنة مع مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد الوطني:

- محدودية التكامل بين برامج الدعم الاجتماعي والخدمات الحكومية الأخرى تقلل من قدرة المجتمع المدني على معالجة الحرمان بشكل متكامل، وهو ما يمثل فجوة واضحة في الدور المتاح له.

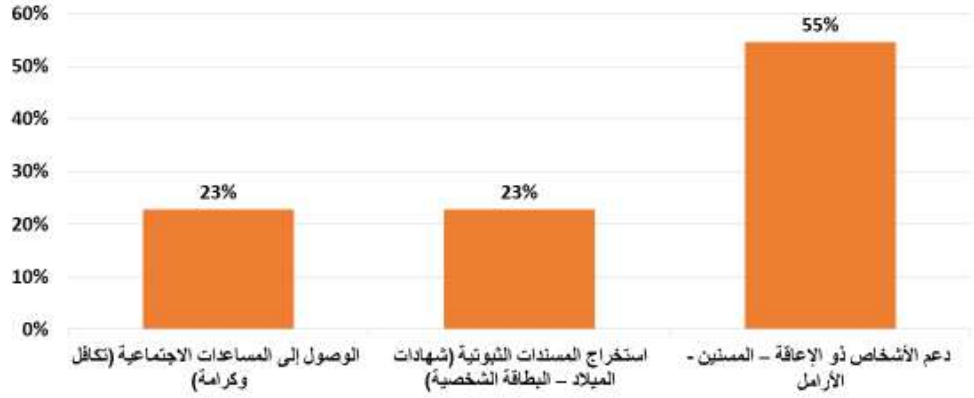

Figure 8 أبرز تدخلات الحماية الاجتماعية

المحور الثالث: فهم العاملين لأداة ومعايير الفقر المتعدد الأبعاد

14- مصدر معرفتك بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد كان من خلال

م	المصدر	التكرار	نسبة التكرار
.1	الدراسة الذاتية	20	34%
.2	المشاركة في فاعليات نظمتها المنظمة التي تنتمي إليها	20	34%
.3	المشاركة في فاعليات نظمتها هيئات أخرى شريكة	16	28%
.4	لم أتعرف على المفهوم بعد	2	3%
	-	**58**	**100%**

جدول 22: مصدر المعرفة بمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد

يبين الجدول أن العاملين يعتمدون على ثلاثة مصادر أساسية للمعرفة، بالإضافة إلى نسبة محدودة لم تتعرض للمفهوم بعد.

- **الدراسة الذاتية 34%** تعكس اعتمادًا كبيرًا على الجهد الفردي بسبب غياب تدريب مؤسسي كافٍ، ما يؤدي إلى تباين في مستوى الفهم بين العاملين.
- **فعاليات داخل المنظمة 34%** تشير إلى وجود مبادرات تدريبية داخل بعض المنظمات، لكنها غير معممة أو منتظمة، وإلا لكانت النسبة أعلى.
- **فعاليات من هيئات شريكة 28%** تُظهر دور الشراكات في نشر المعرفة، لكنها تظل محدودة مقارنة بحجم الحاجة لبناء قدرات منهجية.
- **لم يتعرفوا على المفهوم 3%** رغم أنها نسبة صغيرة، إلا أنها تكشف فجوة في توحيد المعرفة داخل المؤسسات.

وتدل النتائج إلى أن معرفة العاملين بمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد ليست مبنية على تدريب مؤسسي منظم، بل تعتمد بشكل كبير على المبادرات الفردية والفعاليات المتفرقة. وهذا يخلق تفاوتًا في فهم المؤشرات ويبرز الحاجة إلى برنامج تدريبي موحد لتعزيز وعي العاملين وتحسين جودة تطبيق المفهوم في تدخلات المجتمع المدني

15- من وجهة نظرك، ما أهم أبعاد الفقر التي تؤثر على الفئات المستهدفة في مصر؟

م	وجهة النظر	التكرار	نسبة التكرار
.1	ضعف مستوى التعليم	31	53%
.2	غياب المرافق الأساسية (مياه نظيفة وصرف صحى)	5	9%
.3	نقص خدمات التأمين الصحي	3	5%
.4	نقص نوفر فرص العمل اللائق	19	33%
	-	**58**	**100%**

جدول 23: أراء أهم أبعاد الفقر

بمقارنة استجابات العاملين بأولويات الأبعاد على المستوى الوطني يتضح التالى:

- وطنيًا 65.4 %محرومون من العمل اللائق والضمان الاجتماعي (الأولوية الأولى)، استجابات العاملين **33%**فقط أشاروا إليه.
- وطنيا الصرف الصحي 44.8%، التخلص من النفايات 38.7%، الإنترنت 45.1%، استجابات العاملين **9% فقط.**
- وطنيًا: مؤشر سنوات الدراسة يأتي في المرتبة السادسة من حيث شدة الحرمان 23.2% استجابات العاملين : **53%**وضعوه في المرتبة الأولى
- وطنيا حرمان من الخدمات الصحية 14.3% والتأمين الصحي 9.6% استجابات العاملين **5%** :فقط

الفجوات من واقع أراء المستجيبين

- تقدير العاملين لأهمية العمل أقل بكثير من حجمه الفعلي، وهذا يتناقض مع كونه المؤشر الأول و"الأكثر حرمانًا" في مصر .
- ا لعاملون يقللون من شأن الخدمات الأساسية (الصرف الصحي والتخلص الأمن من النفايات وخدمات الأنترنت) رغم أنها تأتي ضمن أعلى 5 مؤشرات حرمان في مصر.
- العاملون يعتبرون التعليم "المشكلة الأولى"، بينما هو في الحقيقة "حرمان متوسط" مقارنة بأبعاد أكثر خطورة.
- فجوة في فهم البنية التحتية للفقر المتعدد الأبعاد وأثرها التراكمي على الصحة
- ضعف تقدير البعُد الصحي، حيث ان العاملون يضعون الصحة في اخر اهتماماتهم
- رغم انها تؤثر بصورة مباشرة على القدرة على العمل والرفاه الاجتماعية.

وأهم أبعاد الفقر في مصر من وجهة نظر المستجيبين

16- طبقا لمفهوم الفقر المتعدد الأبعاد يعتبر الفرد فقيرا إذا كان

م	الرأي	التكرار	نسبة التكرار
.1	يفتقر لأثنين من مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد	23	40%
.2	يفتقر لنصف مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد	12	21%
.3	يفتقر لكل مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد	3	5%
.4	لا اعرف	20	34%
	-	**58**	**100%**

جدول 24: تعريف الفقر المتعدد من وجهة نظر المستجيبين

1. الفئة ذات الفهم الصحيح لمفهوم الفقر متعدد الأبعاد

- الفئة التي ذكرت "يفتقر لأثنين من مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد 23 مشارك **40%** تعتبر متوافقة مع المعيار الوطني.
- الفئة التي ذكرت "يفتقر لنصف مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد 12 مشارك **21%** يمكن أيضًا اعتبارها صحيحة جزئيًا، لأن "نصف المؤشرات" غالبًا يزيد عن الحد الأدنى **29%**، وبالتالي يُظهر وعيًا بالمعيار.
- الفئة التي ذكرت "يفتقر لكل مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد3 " مشاركين، **5%** مبالغة في التقدير، لكنها تدل على فهم أن الفقر متعدد الأبعاد يشمل الحرمان الشامل.

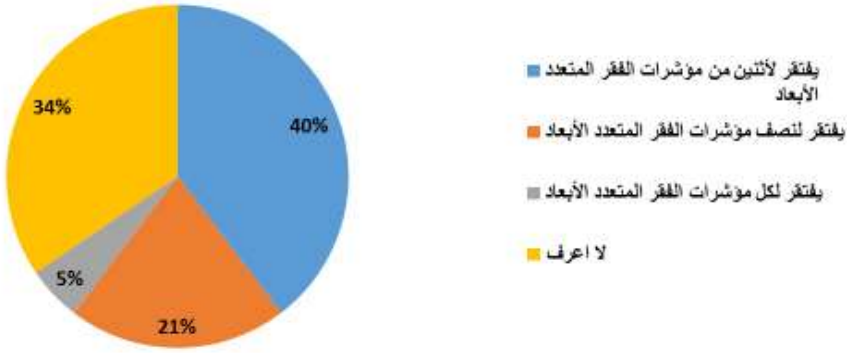

Figure 10 تعريف الفقر المتعدد من وجهة نظر المستجيبين

2. الفئة التي تحتاج إلى بناء قدرات

- لا أعرف 20 مشارك، **34%** تمثل نسبة كبيرة من العينة، مما يشير إلى وجود فجوة معرفية لدى العاملين في منظمات المجتمع المدني بشأن تعريف الفقر متعدد الأبعاد وفق الدليل الوطني.

المحور الرابع: نجاحات وتأثير منظمات المجتمع المدني

17- هل تعقد المنظمة شراكات مع هيئات حكومية \مبادرات حكومية مثل "حياة كريمة" أو "التحالف الوطني للعمل الأهلي"؟

م	الشراكات مع الهيئات الحكومية	التكرار	نسبة التكرار
.1	أحيانًا	24	41%
.2	بشكل مستمر	32	55%
.3	لا يوجد تعاون	2	3%
	-	**58**	**100%**

جدول 25: الشراكات مع الهيئات الحكومية

تشير النتائج إلى أن 55% من المنظمات ترتبط بشراكات مستمرة مع الهيئات والمبادرات الحكومية، مما يعكس مستوى عاليًا من الاندماج المؤسسي في جهود الحد من الفقر متعدد الأبعاد. كما أفادت 41% بوجود تعاون متقطع، وهو ما يدل على فرص قائمة لتعزيز انتظام التنسيق. في حين شكّلت نسبة عدم التعاون 3% فقط، مما يشير إلى محدودية هذا النمط. وبشكل عام تعكس النتائج نجاح الشراكات في دعم الوصول للمجتمعات الأكثر احتياجًا، مع الحاجة لتعزيز دمج المنظمات الأقل مشاركة.

م	الشراكات مع القطاع الخاص	التكرار	نسبة التكرار
.1	لا يوجد تعاون	2	3%
.2	أحيانًا	22	38%
.3	نعم بشكل مستمر	34	59%
	-	**58**	**100%**

جدول 26: الشركات مع القطاع الخاص

18- هل تعقد المنظمة شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز قدراتها المالية او الفنية او لدعم الفئات الأولى بالرعاية؟

أظهرت النتائج أن 59% من منظمات المجتمع المدني ترتبط بشراكات مستمرة مع القطاع الخاص، بما يعكس اعتمادًا متزايدًا على الموارد والخبرات الفنية التي يوفرها هذا القطاع في دعم القدرات التنظيمية وتقديم الخدمات للفئات الأولى بالرعاية. كما أفادت 38% من المنظمات بوجود تعاون متقطع، وهو ما يشير إلى فرص لتعزيز انتظام الشراكات وتوسيع نطاقها. في المقابل، سجلت نسبة عدم التعاون 3% فقط، مما يدل على أن غياب الشراكات يمثل استثناءً محدودًا. وتؤكد هذه النتائج الدور المتنامي للقطاع الخاص كشريك تنموي في مواجهة أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، خصوصًا فيما يتعلق بالتشغيل والخدمات الأساسية وبناء القدرات.

19- ما أبرز التحديات الخارجية التي تواجه المنظمة في تنفيذ تدخلات الحد من الفقر؟

م	التحديات الخارجية	التكرار	نسبة التكرار
.1	تحديات مالية	13	22%
.2	تحديات تشريعية	10	17%
.3	تحديات في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى	13	22%
.4	تحديات في بناء الشراكات مع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص	10	17%
.5	تحديات في توافر البيانات	13	22%
	-	**59**	**100%**

جدول 27: التحديات الخارجية

تشير الاستجابات إلى أن منظمات المجتمع المدني تواجه عدة تحديات خارجية تؤثر على قدرتها في تنفيذ برامج الحد من الفقر بفعالية واستدامة. وتظهر الأولويات حسب نسبة التكرار كما يلي:

أولاً، جاءت التحديات المالية، وضعف التنسيق بين المنظمات، وصعوبة توافر البيانات الدقيقة في مقدمة التحديات بنسبة **22% لكل منها**. فالموارد المالية المحدودة تؤثر على قدرة المنظمات على توسيع نطاق التدخلات والاستمرار في المشاريع طويلة الأمد.

أما **ضعف التنسيق بين المنظمات** فيؤدي إلى **تكرار الجهود، ازدواجية التدخلات، وصعوبة تكامل المشاريع والخدمات**، مما يقلل من الفعالية الكلية للتدخلات ويحد من تحقيق أثر أوسع على المجتمعات المستهدفة.

بالنسبة لـ **صعوبة توافر البيانات الدقيقة**، مثل المعلومات المتعلقة بالفئات الأكثر حرمانًا أو المؤشرات المجتمعية، فهي تعيق قدرة المنظمات على التخطيط المستند إلى أدلة دقيقة، استهداف المستفيدين بشكل فعّال، وقياس أثر البرامج بدقة.

ثانيًا، التحديات التشريعية أشار 17% من المستجيبين إليها، حيث تعيق القوانين واللوائح أحيانًا سرعة تنفيذ البرامج أو تحد من مرونة المنظمات في تقديم خدمات مبتكرة، ما يستدعي دعم بيئة تنظيمية محفزة للعمل المدني.

ثالثًا، صعوبة بناء الشراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والتي أشار إليها 17% من المستجيبين، تؤثر على قدرة المنظمات في الحصول على دعم مؤسسي، الموارد الإضافية، وبالتالي عدم ضمان استدامة المشاريع.

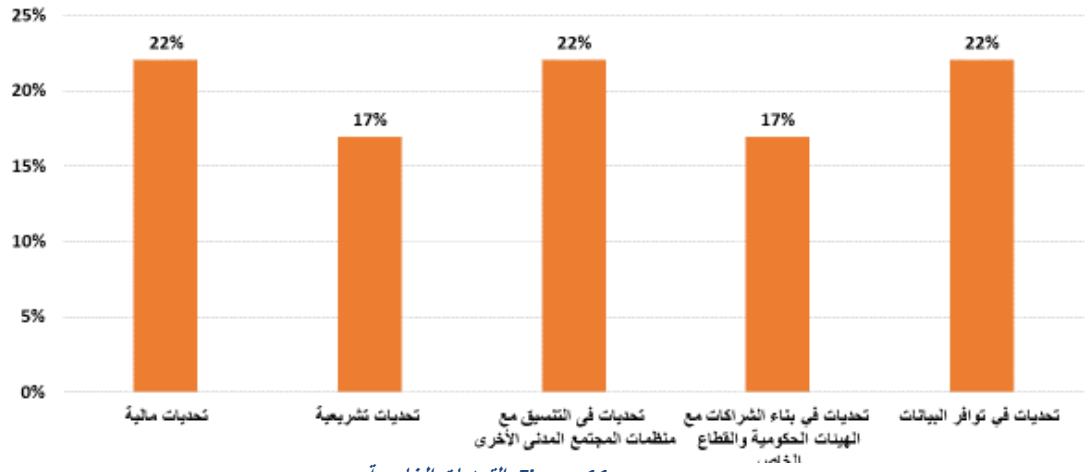

Figure 11 التحديات الخارجية

20- ما أبرز التحديات الداخلية التي تواجه المنظمة في تنفيذ تدخلات للحد من الفقر فى مجالك؟

م	التحديات الداخلية	التكرار	نسبة التكرار
.1	بيئة داخلية محدودة فى دعم التعلم وتبادل الخبرات المهنية	10	22%
.2	عدم اتساق البرامج والمشروعات مع أولويات مسببات الفقر	7	16%
.3	قلة الموارد البشرية المدربة والمؤهلة علميا	12	27%
.4	قيود اللوائح والنظم الداخلية	9	20%
.5	صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة	7	16%
	-	**45**	**100%**

جدول 28: التحديات الداخلية

تشير الاستجابات إلى أن المنظمات تواجه عدة تحديات داخلية تؤثر على كفاءة وفاعلية برامج الحد من الفقر، وتتوزع الأولويات حسب نسبة التكرار كما يلي:

أولاً، جاءت **قلة الموارد البشرية المدربة والمؤهلة علميًا** في مقدمة التحديات بنسبة **27%**، حيث أشار المستجيبون إلى أن نقص الكوادر المؤهلة يحد من قدرة المنظمة على تصميم وتنفيذ برامج فعالة، متابعة التدخلات، وضمان جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

ثانيًا، يشكل **بيئة داخلية محدودة في دعم التعلم وتبادل الخبرات المهنية** تحديًا بنسبة **22%**، إذ يؤثر ذلك على قدرة المنظمات على تطوير مهارات الفريق، تبادل أفضل الممارسات، وتحسين الأداء التنظيمي بشكل مستمر.

ثالثًا، أشار **20%** من المستجيبين إلى **قيود اللوائح والنظم الداخلية**، مثل الإجراءات البيروقراطية أو صعوبة اتخاذ القرارات بسرعة، مما يحد من مرونة المنظمة في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمستفيدين.

رابعًا، جاءت **عدم اتساق البرامج والمشروعات مع أولويات مسببات الفقر** وصعوبة **الوصول إلى الفئات المستهدفة** في المرتبة التالية بنسبة **16%** لكل منهما. فغياب الاتساق بين البرامج وأولويات الفقر يحد من الأثر المباشر للتدخلات، بينما صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة تقلل من فعالية استهداف الأسر الأكثر حاجة.

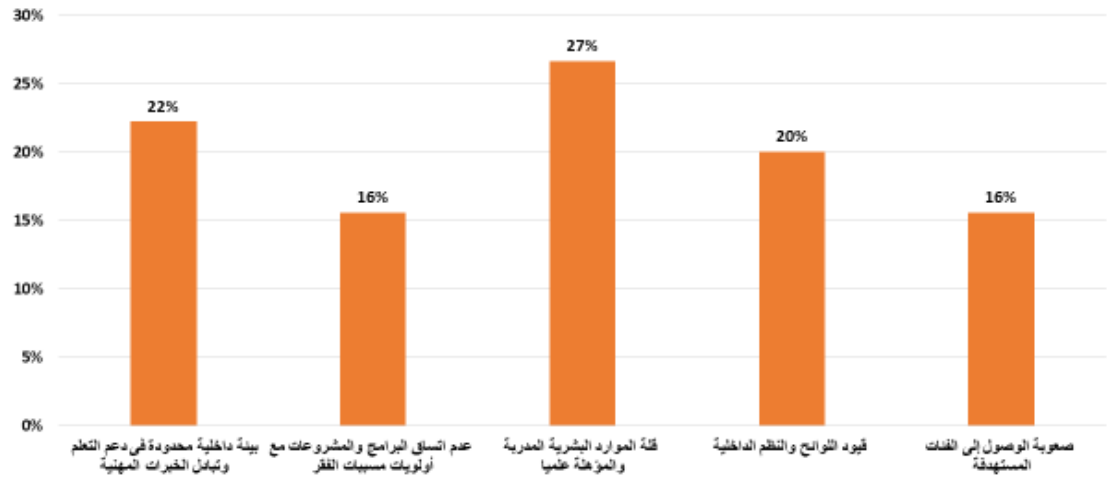

Figure 12 التحديات الداخلية

21- ما مدى تأثير برامج \ مشروعات منظمتك في تحسين أوضاع المستفيدين؟

م	مدى التأثير	التكرار	نسبة التكرار
.1	تأثير كبير	38	66%
.2	تأثير متوسط	16	28%
.3	تأثير محدود	3	5%
.4	لا يوجد تأثير واضح	1	2%
.5	-	**58**	**100%**

جدول 29: تأثير برامج ومشروعات المنظمة

تشير البيانات إلى أن **94%** من المستجيبين يرون أن برامج منظماتهم تُحدث تأثيرًا إيجابيًا على المستفيدين بدرجات متفاوتة؛ حيث يرى **66%**أن التأثير كبير، و**28%** أنه متوسط. هذه النسب تعكس فاعلية واضحة للبرامج في تحسين أوضاع الفئات المستهدفة، وهو مؤشر على نجاح سياسات التدخل والتنفيذ.

في المقابل، يرى **7%** فقط أن التأثير محدود أو غير واضح، ما يشير إلى وجود مساحات ضيقة للتحسين تتعلق غالبًا بجودة تصميم بعض المشروعات أو ضعف المتابعة وقياس الأثر في بعض الحالات.

الاستنتاج العام: النتائج تؤكد أن برامج منظمات المجتمع المدني تُحقق أثرًا إيجابيًا قويًا على المستفيدين، مع ضرورة تعزيز آليات المتابعة لضمان رفع مستوى التأثير في المشروعات الأقل فاعلية.

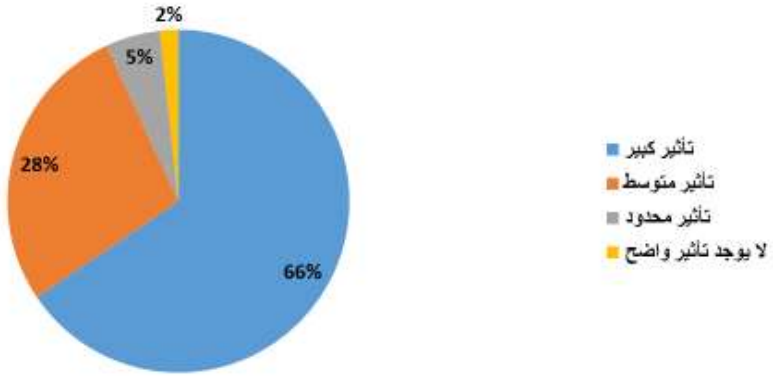

Figure 13 تأثير برامج ومشروعات المنظمة

22- في رأيك ما هو أكبر نجاح حققته منظمتك للحد من الفقر؟

تظهر إجابات المستجيبين تنوعًا كبيرًا في النجاحات المحققة، لكنها تجتمع حول **ثمانية محاور رئيسية** تمثل أهم إسهامات المجتمع المدني في الحد من الفقر متعدد الأبعاد. ويعكس بوضوح قدرة المجتمع المدني على لعب دور تكاملي ومتعدد الأبعاد في مواجهة الفقر، بما ينسجم تمامًا مع إطار الدليل الوطني للفقر متعدد الأبعاد.

وفيما يلي عرض مركز لهذه المحاور، مع ربطها مباشرة ببنود ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد كما وردت في الدليل الوطني.

1. التنمية الاقتصادية

تضمنت النجاحات في مجالات دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر - توفير فرص العمل - تدريب مهني وريادة أعمال - إنشاء خطوط إنتاج - دعم المزارعين وزيادة الإنتاجية - توفير قروض متناهية الصغر. توضح هذه النجاحات قدرة المنظمات على معالجة جذور الفقر الاقتصادي وخلق حلول مستدامة حيث ترتبط ببنود الفقر المتعدد الأبعاد في التالي:

- العمل اللائق والحد من البطالة :توفير فرص تشغيل يقلل الحرمان في مؤشر البطالة.
- العمل اللائق والتأمين الاجتماعي :دعم مشروعات صغيرة وتوليد الدخل يعزز الوصول لفرص عمل مستقرة.
- الأمن الغذائي :زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين دخل الأسر يعزز الأمن الغذائي والاستهلاك الحيواني.
- الحماية الاجتماعية :دعم المرأة المعيلة والفئات الهشة يرفع مستوى الحماية الاجتماعية الاقتصادية.

2. التعليم

شملت النجاحات: تشغيل 35 مدرسة نظامية - دعم تعليم الفتيات - فصول محو الأمية للكبار- منع التسرب - رفع مستوى التحصيل الدراسي وتؤكد الاستجابات دور المجتمع المدني في تقليص الفقر التعليمي وإتاحة فرص تعليم عادلة للفئات الأكثر ضعفًا ويرتبط بمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في التالي:

- سنوات الدراسة :برامج محو الأمية والتعليم المستمر تخفّض الحرمان في هذا المؤشر.
- حضور المدرسة :دعم الالتحاق يُعالج حرمان الأطفال (6–17 سنة).

3. الصحة والتغذية

تكررت ممارسات مثل الوعي الصحي للسيدات - القوافل الطبية والكشف المبكر - الصحة المدرسية (نهج طفل لطفل) - دعم ذوي الإعاقة - تحسين ممارسات الرعاية الصحية. وتعكس هذه النجاحات مساهمة المنظمات في معالجة فجوات الصحة، خاصة بين النساء والأطفال، وترتبط بالبُعد الصحي:

- وفيات الأطفال :التوعية والكشف يساعدان في الوقاية.
- تقزم وهزال الأطفال :حملات التغذية والرعاية الصحية تقلل الحرمان.

4. السكن الملائم وتحسين ظروف المعيشة

تضمنت النجاحات ترميم المنازل - بناء حمامات - إدخال الصرف الصحي - توصيل المياه والكهرباء - تغطية أسقف المنازل، هذه الجهود تظهر دور المجتمع المدني في تحسين جودة الحياة والبنية الأساسية للأسر الأكثر فقر وترتبط ببنود الفقر متعدد الأبعاد:

- نوع المسكن :الترميم يحسّن الملاءمة والسلامة.
- الصرف الصحي :معالجة الحرمان من خدمات الصرف.
- المياه من دون انقطاع :توصيل المياه يقلل الحرمان.
- الكهرباء :وصول كهرباء مستمر يقلل الفقر في مؤشر الخدمات.

5. الحماية الاجتماعية

شملت النجاحات: حماية وتمكين المرأة المعيلة - دعم نفسي واجتماعي للأطفال والنساء - ربط المستفيدين بالخدمات الحكومية - برامج الحماية الاجتماعية، وتبرز هذه الجهود دور المنظمات في سد فجوات الحماية الاجتماعية، خاصة للفئات غير المشمولة بالدعم الحكومي وترتبط ببنود الفقر المتعدد:

- الوصول للمساعدة الاجتماعية
- الوصول لنظم الحماية الاجتماعية

6. التمكين وبناء القدرات

ظهر التمكين على مستويين التمكين الفردي خاصة للنساء والشباب والتمكين المؤسسي في بناء قدرات الكيانات القاعدية والجمعيات المحلية، ويعد التمكين أحد أهم مداخل الخروج من الفقر بصورة مستدامة، ويرتبط بمؤشرات الفقر:

- يرتبط التمكين الاقتصادي والاجتماعي بتحسين العمل، الحماية الاجتماعية، التعليم.
- بناء القدرات المؤسسية يُرسّخ النهج المستدام لمحاربة الفقر.

7. النهج الشامل المتكامل للتنمية

بعض الاستجابات أوضحت نجاحات في تبنى نهج التنمية المتكاملة مثل الجمع بين التعليم والصحة والاقتصاد - دعم شامل لقرى ومجتمعات ريفية - مشروعات متكاملة تشمل المرأة، الشباب، والبيئة - برامج طويلة الأمد تعتمد على مشاركة المجتمع وينسجم مباشرة مع فكرة تعدد الأبعاد ومحاربة الحرمان في أكثر من بعد في نفس الوقت.

8. الوصول للمناطق المحرومة والفئات الهشة

نجاحات مثل: - الوصول لمجتمعات لم تصل إليها أي جهة - دعم صغار المزارعين - دعم لاجئين (تعليم – حماية – اقتصاد)، ويعبر ذلك على قدرة المجتمع المدني في الوصول الأكثر الفئات والمناطق حرمانا وهو أحد أهم أسس تقليل الفقر المتعدد الأبعاد. بما يعزز الإنصاف في التعليم، الصحة، الخدمات، السكن، العمل.

23. تقييمك العام لجهود المجتمع المدني في مصر في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد

	التقييم	التكرار	نسبة التكرار
	قوي جدًا	10	17%
	جيد جدا	23	40%
	متوسط	20	34%
	ضعيف	5	9%
	-	58	**100%**

جدول 30: التقييم العام لجهود منظمات المجتمع المدني

تشير البيانات إلى أن **91%** من المستجيبين يقيّمون جهود المجتمع المدني بصورة إيجابية؛ وتعكس هذه النسبة المرتفعة إدراكًا عامًا بأن المجتمع المدني يلعب دورًا مهمًا في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، مع تفاوت في تقدير مستوى الكفاءة والفاعلية.

قوي جدًا 17% تشير إلى أن جزءًا من المستجيبين يرى أن المجتمع المدني يحقق **أثرًا واضحًا وفعالًا** في معظم أبعاد الفقر

جيد جدًا40% هي النسبة الأكبر، وتُظهر أن الجهود تُعتبر **قوية ولكن ليست مثالية**؛ أي أن هناك تأثيرًا واضحًا، لكن ما زالت هناك فرص لتعزيز الكفاءة أو توسيع نطاق التدخلات.

متوسط (34%) رغم أنها نسبة إيجابية، إلا أنها تعكس وجود **قيود أو تحديات** تواجه المجتمع المدني، مثل محدودية الموارد، أو عدم تغطية جميع الأبعاد، أو ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة.

ضعيف(9%) تمثل نسبة صغيرة، لكنها تشير إلى وجود **فجوات حقيقية** يشعر بها بعض العاملين، ربما مرتبطة بضعف الاستدامة أو عدم كفاية برامج موجهة لأكثر الأبعاد حرمانًا.

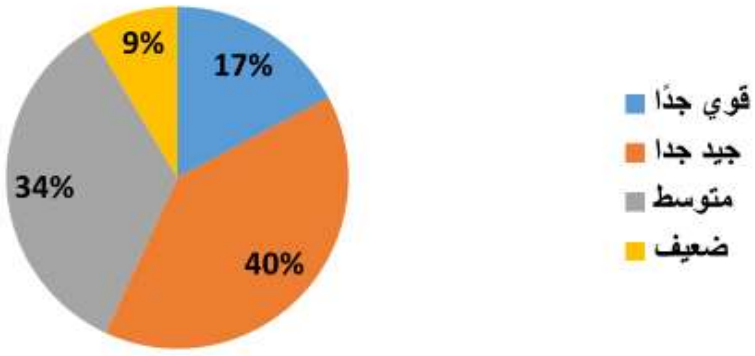

Figure 14 التقييم العام لجهود منظمات المجتمع المدني